



الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائمك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الهجمات الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الانتقال إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، أود بالنيابة عن الجمعية العامة الإعراب عن خالص التعازي والمواساة لحكومات وشعوب البلدان التي عانت في الآونة الأخيرة من هجمات إرهابية شنيعة. وأعتقد أننا جميعاً شعرنا بأسى عميق وصدمة وسخط إزاء الخسائر في الأرواح والمجزرة التي لا يمكن وصفها في الأسابيع الأخيرة في أماكن كثيرة من العالم، من بينها أنقرة وبغداد، وفي شبه جزيرة سيناء، وفي بيروت، وفي نهاية الأسبوع الماضي في باريس. وإننا نحزن مع أولئك الذين فقدوا أصدقاءهم وأحباءهم والذين تمزقت حياتهم بشدة أو دُمرت.

إن عدم احترام الحياة والكرامة الإنسانية الذي تبديه جماعات مثل داعش وبوكو حرام، وحركة الشباب، وتنظيم القاعدة وغيرها، تهديد مميت للقيم التي تجمعنا معاً في الأمم المتحدة.

وفي هذه اللحظات العصيبة، حينما يمكن أن يتحول الألم والحزن بسرعة إلى غضب وتعصب، علينا في الجمعية العامة أن نقف معاً متحدّين بعزمنا الجماعي على تعزيز السلام والعدالة وحقوق الإنسان والرخاء للجميع.

والعالم ينتظر منا الاستجابة، لكن يجب النظر في تلك الاستجابة. ويجب أن تكون تلك الاستجابة شاملة ومستدامة. ويجب قبل كل شيء أن تهدف إلى إيجاد حل سياسي للتراع الدائر في سوريا، وتسترشد بالتزام بالقانون الدولي، وأن تركز على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف.

وإحياء لذكرى الضحايا ودلالة على التضامن، أود أن أدعو جميع الحضور في هذه القاعة إلى التزام الصمت لمدة دقيقة.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



البند ٨٧ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية

للطاقة الذرية (A/70/219)

مشروع القرار (A/70/L.8)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تقديم تقرير الوكالة لعام ٢٠١٤.

السيد أمانو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شعوري بالهلع إزاء أعمال الإرهاب المروعة التي وقعت في باريس يوم الجمعة الماضي بعد ساعات من الهجوم الرهيب في بيروت. وبالنيابة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أقدم مواساتي ودعوتي لحكومي وشعبي فرنسا ولبنان.

شهدت الوكالة عاماً آخر حافلاً بالأحداث منذ أن شرفت بمخاطبة الجمعية العامة في المرة السابقة (انظر A/69/PV.37). فقد وقعت تطورات هامة فيما يتعلق بمسألة إيران النووية. وسأتحدث عن ذلك بالتفصيل خلال لحظات، ولكن أود أولاً أن أقول إنني أرحب ترحيباً كبيراً باعتماد قادة العالم لأهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وهناك صلات واضحة بين الأهداف الجديدة والعمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتتضمن المجالات المشمولة الطاقة والأمن الغذائي والتغذية والصحة البشرية وحماية المحيطات وإدارة موارد المياه وتغير المناخ. ويسرني بشكل خاص أن هناك إقراراً صريحاً في الأهداف الجديدة بأهمية العلوم والتكنولوجيا في دفع عجلة التنمية، وهو أمر قد أكدته في البيانات السابقة أمام الجمعية العامة. والوكالة لديها الكثير لتقدمه في ذلك المجال إلى حد

أنني غالباً ما أخص عملنا بوصفه بأنه ”الذرة من أجل السلام والتنمية“. كما أرحب بإدراج الأهداف الجديدة المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بما فيها السرطان، الذي يشكل مجالا هاما من مجالات عمل الوكالة.

وقد واصلت الوكالة، منذ أن خاطبت الجمعية العامة في المرة السابقة، الإسهام بفعالية في الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء من خلال نقل التكنولوجيا النووية من خلال برنامجنا للتعاون التقني. كما أظهرنا قدرتنا على الاستجابة بسرعة للالتزامات في الدول الأعضاء. فقامت الوكالة، بعد وقوع الزلزال في نيبال في نيسان/أبريل، بمساعدة سلطات البلد على اختبار السلامة الهيكلية للمباني الحيوية مثل المستشفيات والمدارس باستخدام تقنيات اختبار غير مُدمرة، بما في ذلك التصوير بالأشعة. وعقب تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وفرنا معدات ومجموعات أدوات للتشخيص للكشف السريع عن الفيروس. وساعدنا منذ ذلك الحين بلدان المنطقة على بناء أو تعزيز قدراتها للتصدي لاحتمالات تفشي فيروس الإيبولا وغيره من الأمراض الفتاكة في المستقبل.

ويساعد برنامج عمل الوكالة الدولية من أجل علاج السرطان الدول الأعضاء في إدماج الطب الإشعاعي في الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة السرطان. وقد استثمرت الوكالة حوالي ٣٠٠ مليون يورو في مشاريع السرطان والعلاج الإشعاعي في جميع أنحاء العالم في العقود القليلة الماضية. وعملنا يساعد على إنقاذ أرواح كثيرة، ولكن تظل حاجة البلدان النامية للوصول إلى علاج فعال للسرطان كبيرة. وبمنحني إدراج الأهداف المتعلقة بالأمراض غير المعدية، بما في ذلك السرطان، في أهداف التنمية المستدامة الأمل في أنه سيتم بذل جهود أكبر بكثير لمعالجة المسألة في العقود القادمة.

وتجري على قدم وساق الأعمال التحضيرية لعمليات التجديد التي طال انتظارها لمختبرات التطبيقات النووية للوكالة

الحالي ٤٤١ مفاعلا للطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلدا. وهي، مجتمعة، توفر تقريبا نسبة ١١ في المائة من الكهرباء في العالم. ويوجد ٦٥ مفاعلا قيد الإنشاء، معظمها في آسيا. وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية البلدان التي تختار استخدام الطاقة النووية على القيام بذلك بشكل مأمون وآمن ومستدام.

وفي آب/أغسطس، وقعت على اتفاق للدولة المضيفة وعلى اتفاق تقني ذي صلة مع حكومة كازاخستان لإنشاء مصرف تحت إشراف للوكالة الدولية لليورانيوم المنخفض التخصيب في ذلك البلد. ويشكل مصرف الوكالة الدولية لليورانيوم المنخفض التخصيب آلية للملاذ الأخير لصنع الوقود للمحطات النووية لتوليد الكهرباء في حالات الانقطاع غير المتوقع للإمدادات التي لا يمكن معالجتها بالوسائل التجارية. وأشعر بالامتنان لكازاخستان على استضافتها مصرف الوكالة الدولية لليورانيوم المنخفض التخصيب.

وصدر تقرير عن حادثة فوكوشيما دايتشي لعام ٢٠١١ في أيلول/سبتمبر، بالترافق مع خمسة مجلدات تقنية. وأعتقد أن ذلك التقرير للوكالة الدولية سيكون الوثيقة المرجعية الرئيسية للحادثة خلال السنوات المقبلة وسيساعد على تحسين الأمان النووي في جميع أرجاء العالم. وإذ أتناول بإيجاز الأمن النووي، يسري أن أبلغ بأن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ قد أصبح قريبا من بدء النفاذ. ومع ذلك، فإن انضمام ١٣ بلدا لا يزال أمرا ضروريا. ومن شأن دخول التعديل حيز النفاذ أن يقلل من احتمال تمكن الإرهابيين من تفجير قنبلة قدرة ومن خطر وقوع هجوم إرهابي على منشأة نووية. وأطلب من جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الهام للأمن النووي أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال.

وأنتقل الآن إلى التحقق النووي. إن اتفاقات الضمانات سارية المفعول الآن مع ١٨٢ دولة. ومع ذلك، فإن ١٢ من

في سايرسدورف، بالقرب من فيينا. وتوفر هذه المختبرات التدريب للعلماء من جميع أنحاء العالم وتدعم البحوث في مجال الصحة البشرية والأغذية ومجالات أخرى، وتقدم خدمات تحليلية للمختبرات الوطنية. وتتلقى جميع الدول الأعضاء في الوكالة تقريبا الدعم منها. والتاريخ المستهدف للانتهاء من المختبر الجديد الأول، مختبر مكافحة الآفات الحشرية، هو نهاية عام ٢٠١٧. وستبدأ أعمال تشييد المختبر الثاني لدى توفر التمويل الكافي من خارج الميزانية. فالمختبرات هي المحرك لقدر كبير من الدعم التقني الذي تقدمه للدول الأعضاء. وستشكل جزءا هاما من إسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشكر البلدان التي قدمت الدعم بالفعل أو تعهدت بتقديمه من أجل مشروع التحديث. وأناشد جميع الدول الأعضاء التي في موقف يمكنها من التبرع بسخاء أن تفعل ذلك.

وكان المنتدى العلمي لهذا العام الذي عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر معنونا "تسخير الذرة في مجال الصناعة". ونظر المشاركون في الدور الرئيسي الذي تضطلع به التكنولوجيا النووية في مجالات تتراوح من إنتاج المواد العالية الأداء إلى مراقبة الملوثات التي تسبب المرض. وفي نهاية العام، سيجتمع ممثلون من أكثر من ١٩٠ بلدا في باريس للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتعتقد العديد من البلدان أن الطاقة النووية يمكن أن تساعد على التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في ضمان إمدادات الطاقة الموثوقة مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتحدث الطاقة النووية آثارا بيئية منخفضة وتؤدي بقدر كبير إلى تجنب انبعاثات غازات الدفيئة. وأعتقد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار المناسب للطاقة النووية في المحادثات بشأن الحد من آثار تغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويوجد في الوقت

بالتحقق والرصد فيما يتعلق بالتزامات إيران النووية ذات الصلة بالمجال النووي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، وأذن لنا مجلس محافظينا بالقيام بذلك. وستنفذ إيران البروتوكول الإضافي لاتفاقها للضمانات مع الوكالة الدولية. وتلك أداة قوية للتحقق ستكفل للوكالة إمكانية أكبر للحصول على المعلومات والوصول إلى المواقع في إيران. ووافقت إيران أيضا على تنفيذ عدد من تدابير الشفافية الإضافية التي تتجاوز نطاق البروتوكول الإضافي وستساعد الوكالة على فهم أفضل لأنشطة إيران النووية. وفي تموز/يوليه أيضا، وقعت على خريطة طريق مع إيران من أجل توضيح الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج للنووي للبلد بنهاية هذا العام. واستكملت الأنشطة المحددة في خريطة الطريق بحلول الموعد المستهدف في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونقوم الآن بوضع اللمسات الأخيرة على تحليلنا لجميع المعلومات المتاحة لنا. وسأقدم تقييمي النهائي بشأن جميع المسائل المعلقة السابقة والحالية لمجلس محافظي الوكالة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وسيكون تقريرتي وقائعي وموضوعيا ومحيادا. وستحدد دولنا الأعضاء الاستجابة المناسبة.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكنني أعتقد أن التقدم الكبير الذي أحرز بشأن المسألة النووية الإيرانية يمثل نجاحا حقيقيا للدبلوماسية. فهو يدل على أنه حتى المسائل المعقدة والصعبة يمكن معالجتها بفعالية إذا كانت جميع الأطراف ملتزمة بالحوار - ليس الحوار كغاية في حد ذاته، ولكن الحوار الرامي إلى تحقيق النتائج. وفي حالة إيران، أوصلتنا الجهود المستمرة التي بذلتها الوكالة وبلدان مجموعة ٥+١، ومجلس الأمن، بطبيعة الحال، وإيران نفسها إلى المرحلة التي نحن فيها اليوم. وتمكنت الوكالة من تقديم إسهام حيوي بتمسكها بولايتها وعدم التدخل في مجال السياسة. وتمثل

الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تف بعد بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة. وأناشد جميع تلك الدول إبرام تلك الاتفاقات في أقرب وقت ممكن. ويسرني أن أفيد بأن عدد الدول التي لديها بروتوكولات إضافية نافذة لا يزال يزداد. فقد بلغ الآن ١٢٦ دولة. وذلك أمر مشجع للغاية، لأن البروتوكول الإضافي ضروري لكي تتمكن الوكالة من تقديم ضمان موثوق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في البلد.

ويستدعي البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القلق البالغ. فلا تزال الوكالة غير قادرة على إجراء التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولذلك فإن معرفتنا ببرنامج البلد النووي محدودة. وبالرغم من ذلك، أكدنا على استعدادنا للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا طلب منا ذلك. وأناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال التام لالتزاماتها، والتعاون فورا مع الوكالة، وتسوية جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك المسائل التي نشأت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن البلد.

وكما تذكّر الجمعية، في أيار/مايو ٢٠١١، أبلغت بأن من المرجح أن يكون المبنى الذي دمر في دير الزور في الجمهورية العربية السورية موقعا لمفاعل نووي كان ينبغي إعلانه للوكالة. ولم تتلق الوكالة أية معلومات جديدة من شأنها أن تؤثر على ذلك التقييم. ومرة أخرى أحث سوريا على التعاون الكامل مع الوكالة فيما يتصل بالمسائل غير المحسومة المتعلقة بموقع دير الزور والأماكن الأخرى.

لقد حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بتنفيذ ضمانات الوكالة في جمهورية إيران الإسلامية. ففي تموز/يوليه، اتفقت إيران ومجموعة البلدان الخمسة زائدا ١ على خطة العمل الشاملة المشتركة. وطلب مجلس الأمن من الوكالة الاضطلاع

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل لتولي عرض مشروع القرار. A/70/L.8

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أقدم تعازي الحكومة البرازيلية لشعوب البلدان المتضررة من الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا ولحكوماتها. ونؤيد تماما البيان الذي أدلىتم به في بداية مداولتنا اليوم، سيدي الرئيس، وهو يعبر تماما عن مشاعر الجمعية العامة.

وأود أن أشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/70/219) وعلى تقديمه آخر المعلومات المستجدة عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٥.

وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على التطبيقات السلمية للطاقة النووية، بدء من مجالات الصحة البشرية والطب وإنتاج النظائر المشعة إلى مجالات دورة الوقود النووي وتوليد الطاقة والصناعة والزراعة وحماية البيئة. فبوسع التكنولوجيا النووية أن تضطلع بدور هام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١).

وندعم دعما كاملا تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في تطبيق هذه الضمانات. وفي القيام بذلك، يجب أن نواصل ضمان الوفاء بالتزامات الدول وأن تأخذ الوكالة في الحسبان النطاقات المختلفة وتدابير الضمانات المقابلة المستمدة من الفئات المختلفة للاتفاقات التي أبرمتها الدول الأعضاء. إن التأزر بين قرارات الجمعية العامة والركائز الثلاث المترابطة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوظائف القانونية للوكالة، بما في ذلك العمل "بما يتماشى وسياسات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز إرساء نزع سلاح عالمي قائم على الضمانات"، آخذ في أن يصبح واضحا بصورة متزايدة. واضطلعت الوكالة بأنشطة التحقق الأساسية في الماضي، إما في الحالات الخاصة ببلدان

الاتفاقات التي تم التوصل إليها في تموز/يوليه مكسبا صافيا واضحا للوكالة فيما يتعلق بالتحقق.

وستواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيق الضمانات في إيران بهدف التمكن من التوصل في الوقت المناسب إلى ما نسميه الاستنتاج العام، ومفاده أن الغرض من جميع المواد النووية لا يزال الاستخدام السلمي.

وتواجه العديد من بلداننا الـ ١٦٦ صعوبات مالية من المحتمل أن تستمر في السنوات المقبلة. وهذا يعني أن ميزانيتنا ستظل معرضة للضغوط. وستسعى الوكالة للحفاظ على توازن بين القيود المفروضة على الميزانية وزيادة الطلب على خدماتنا من عضويتنا المتزايدة. وسنواصل تحديد الأولويات والسعي لتحقيق أوجه الكفاءة، مع الحرص على عدم تقويض النوعية الجيدة للخدمات التي نقدمها إلى الدول الأعضاء.

وكثفنا جهودنا لزيادة عدد الموظفين المعيّنين من البلدان النامية أو من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا أو غير الممثلة على الإطلاق، لا سيما في المستويات العليا. وأحرز تقدم جيد في تحسين تمثيل النساء في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن يلزم القيام بالمزيد من العمل. ولا أزال ملتزما بتوسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء، اللائي يقدمن إسهاما هائلا في أعمال الوكالة، وأناشد الدول الأعضاء مساعدتنا بمهمة على تحقيق هدفنا النهائي لتمثيل الجنسين على قدم المساواة.

وبالرغم من مواردنا المحدودة، لا تزال الوكالة الدولية منظمة تحقق نتائج ملموسة. وسنواصل الاضطلاع بولايتنا الواسعة بطريقة متوازنة، والعمل على تحسين رفاه شعوب في العالم وأمنها من خلال استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام على توليه عرض تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والخمسين، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويعيد التأكيد على الدور القوي الذي تضطلع به الوكالة في تطبيق الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم أنشطة الوكالة. وكما كان الحال في العام الماضي، فإن اعتماد مشروع قرار اليوم سيبحث بإشارة سياسية قوية لدعم أعمال الوكالة في مجالاتها المختلفة، مثل التعاون والسلامة والأمن والتحقق.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد درست روسيا بعناية التقرير السنوي (انظر A/70/219) للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤، الذي أعده المدير العام للوكالة، والمعلومات الإضافية بشأن التقرير. ونشير إلى أن مرفق التقرير يتضمن تأكيداً غير دقيق من الناحية الوقائية مفاده الزعم بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لعام ٢٠١٤، كانت سيفاستوبول جزءاً من أوكرانيا. وذلك التأكيد زائفٌ ويتجاهل حقيقة أنه، في أعقاب الإطاحة غير القانونية بالحكومة في كييف في شباط/فبراير ٢٠١٤، صوّت سكان القرم، بما في ذلك مدينة سيفاستوبول، في استفتاء مؤيدين للانفصال عن أوكرانيا وإعادة التوحيد مع الاتحاد الروسي. وتم تنفيذ إرادة الشعب. وفيما بعد، أبلغنا أمانة الوكالة رسمياً بأن المنشآت ذات الصلة في القرم أصبحت واقعة في نطاق الولاية القضائية الروسية، وطلبنا من الوكالة تطبيق الضمانات عليها وفقاً لاتفاقنا للضمانات.

ولتلك الأسباب، لا يمكن للاتحاد الروسي أن يقبل، وهو يرفض تماماً، أية بيانات واردة في التقرير السنوي ومرفقاته، أو أية وثائق أخرى للوكالة، تتناقض مع الواقع الموضوعي. فهي، بالنسبة لنا، لاغية وباطلة من الناحية القانونية والسياسية. ونشير إلى أنه في حواشي التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، وفيما يتعلق بالبيانات وقائمة المنشآت النووية ترد إشارة إلى أنه لا يوجد في بيان الوكالة ما يتضمن التعبير عن أي رأي بشأن المركز القانوني

معينة أو عملاً بالطلبات المقدمة من الدول المهتمة الأطراف في اتفاقات نزع السلاح. ويجب دعم ذلك الدور، الذي أبرزت أهميته في قرارات المؤتمر العام للوكالة، وعلى أمانة الوكالة أن تقف على أهبة الاستعداد لأداء تلك المهام في المستقبل.

وتسلم البرازيل بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي، بطريقة شاملة للجميع وشفافة ومتعددة الأطراف. ونتطلع إلى مؤتمر الأمن النووي الذي ستعقده الوكالة في العام المقبل، وهو سيمثل فرصة هامة للنظر في المسألة على مستوى رفيع. ونحن على اقتناع راسخ بأنه يجب تحقيق الأمن النووي بالترادف مع جهود المجتمع الدولي الواسعة الرامية إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومن دواعي شرف البرازيل أن تتولى رئاسة مجلس محافظي الوكالة، ممثلة في شخص ممثلنا الدائم لدى الوكالة، السفير لايريشيو فهايس. ولذلك، يسعدني أن أتولي، في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال، عرض مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، الوارد في الوثيقة A/70/L.8 وينبثق مشروع القرار هذا، الذي تنظر فيه الجمعية العامة سنوياً، من شرط مطلوب بموجب النظام الأساسي للوكالة واتفاق ينظم العلاقة بين الوكالة والأمم المتحدة. ويشكل مشروع القرار فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على أنشطة الوكالة وللإعراب عن دعمها لأعمالها.

ونوقش مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا، كما جرت مشاورات غير رسمية في نيويورك في الأسبوع الماضي. ويجري إدخال النص على أساس القرار ٦٩/٧، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو لا يتضمن سوى استكمالات تقنية. فهو يحيط علماً بالتقرير السنوي للوكالة وبالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام في دورته التاسعة

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، ليختنشتاين؛ إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يسرنا أن نؤيد مشروع القرار A/70/L.8 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/70/219)، وهو تقرير يؤكد من جديد على دور الوكالة الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وفي المساعدة على تطوير وتنفيذ تطبيقات للطاقة الذرية في الاستخدامات السلمية وفي نقل التكنولوجيا وفي الأمان النووي والتحقق والأمن النوويين.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً كاملاً بتعزيز الانضمام العالمي لعدم الانتشار النووي واتفاقات نزع السلاح. ونحن نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً حيوياً في مواصلة تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم التمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار هذا العام، فهو لا يزال ملتزماً بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل تمشيّاً مع قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونشير أيضاً مع الارتياح إلى الدعم القوي الذي تم الإعراب عنه تجاه عمل الوكالة.

لأي بلد أو إقليم أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدوده. ومع أننا أخذنا تلك الإشارة بعين الاعتبار، فإن هذا لا يعفيانا من واجبنا في التحفظ المذكور آنفاً. وأكد الوفد الروسي على ذلك أولاً في اجتماع حزيران/يونيه الذي عقده مجلس محافظي الوكالة في فيينا. وبناء على طلبنا، وزعت أمانة الوكالة النص باعتباره الوثيقة INFCIRC/876 من وثائق الوكالة.

وكان التحفظ جزءاً من حل وسط بشأن الموافقة على تقرير مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي كان شرطاً مسبقاً لموافقة روسيا.

وأثناء العمل بشأن مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (A/70/L.8) في فيينا، أبدى وفد بلدنا الحد الأقصى من المرونة لإبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكانية أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء. ولم يتعد الأمر مجرد تضمين نص مشروع القرار إشارة إلى تحفظنا على التقرير السنوي للوكالة. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نعترض على التعبير عن الآراء المخالفة.

وللأسف، فإن عدداً من الدول والأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تختار تجاهل الحقيقة الموضوعية. وهم لا ينكرون حقيقة أن شبه جزيرة القرم جزء لا يتجزأ من روسيا فحسب، بل يتفاوضون أيضاً عن حقيقة أن بلدي قد أعرب عن تحفظه فيما يتعلق بالتقرير السنوي للوكالة. ويبدو أنهم يفضلون أن يجدوا أنفسهم في عالم من الأوهام السارة. وفي هذه الحالة، فإننا لا يمكننا أن نؤيد مشروع القرار المقترح المعروض على الجمعية العامة. وبعد هذه الفترة الطويلة، من المؤسف حقاً أن مشروع القرار، الذي كان يُعتمد دائماً بتوافق الآراء، لن يتم اعتماده على هذا النحو. ولكن لا يمكننا أن نؤيد أوهاماً تتعارض مع الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتشكل التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة إلى جانب البروتوكولات الإضافية تشكل معيار الوكالة الحالي للتحقق. وندعو إلى تحقيق عالميتها دون تأخير.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة استمرار تطوير الضمانات، بهدف تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع أنحاء العالم. ونحن ممنون للدعم المقدم على نطاق واسع من الدول الأعضاء في الوكالة خلال المؤتمر العام للوكالة مؤخراً للقرار الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز فعالية وتحسين كفاءة ضمانات الوكالة.

ويلحق الاتحاد الأوروبي أهمية على تنفيذ أعلى معايير الأمان النووي والاستمرار في تحسينها في الاتحاد الأوروبي وتعزيزها على الصعيد الدولي. وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في العام الماضي أمراً توجيهياً تم تحديثه لتعزيز إطار الأمان للمنشآت النووية. وهذا التوجيه يحدد الهدف المتمثل في منع وقوع حوادث والتخفيف، في حالة وقوعها، من آثارها وتفاذي الانبعاثات المشعة المبكرة والكبيرة. وإعلان فيينا بشأن الأمان النووي، الذي اعتمدته في وقت سابق من هذا العام الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، يحدد مبادئ مماثلة وسنولي اهتماماً جاداً لتنفيذ القرارات المتخذة في إعلان فيينا، وذلك في جملة أمور، للإعداد والمشاركة في الاجتماعات الاستعراضية مستقبلاً لاتفاقية الأمان النووي.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط، في إطار استراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) إلى جانب المبادرات الدولية الأخرى، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والتي تسهم في تعزيز

لقد أكد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من جديد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق والتأكد من امتثال الدول لالتزاماتها بموجب الضمانات، وشدد على أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال واستجابة الدول الأطراف بحزم وبفعالية في هذه الحالات. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء التحديات الخطيرة التي طال أمدها أمام نظام عدم الانتشار والتي تشكلها كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمهورية العربية السورية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق التاريخي المؤرخ ١٤ تموز/يوليه بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث وإيران بشأن وضع خطة عمل شاملة مشتركة بما يتفق تماماً مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويتطلب التنفيذ الكامل والمستمر لخطة العمل تطبيق إيران للبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقها الخاص بالضمانات ثم تصديقها عليه. إن البروتوكول الإضافي شرط مسبق أساسي كي تتمكن الوكالة من تقديم تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران وتوفير الضمانات اللازمة للمجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. والتطبيق المؤقت والتصديق المبكر لاحقاً من جانب إيران على البروتوكول الإضافي سيُبينان التزام إيران بتطبيق المسألة النووية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى أن مجلس الأمن، بوصفه الحكم النهائي في مسائل السلام والأمن الدوليين، لديه الولاية لاتخاذ الإجراء المناسب في حال عدم الامتثال للالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك اتفاقات الضمانات. إن نظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي ويقوم بدور لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة.

وأخيراً، فإن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على برنامج الوكالة للتعاون التقني والدور الذي تؤديه الوكالة في التطوير المسؤول للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات، من بينها، الصحة البشرية والأغذية والزراعة والموارد المائية والبيئة والحفاظ على التراث الثقافي والأمان النووي والوقاية من الإشعاع والطاقة النووية.

وتسهم مختبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعلوم والتطبيقات النووية في سايرسدورف بعمل أساسي في هذا الصدد، ونحن نرحب بمبادرة المدير العام بشأن تحديث المختبرات. ويقر الاتحاد الأوروبي أيضاً بالمساهمة القيمة التي يمكن أن توفرها التكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعم الاتحاد الأوروبي كلا من الوكالة والدول الأعضاء في الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وكذلك من خلال الخبرة التقنية، بمبلغ إجمالي يقارب ١٥٠ مليون يورو في السنة. وقد خصص الاتحاد الأوروبي ٢٢٥ مليون يورو على مدى الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠ لتعزيز السلامة النووية والحماية من الإشعاع وتطبيق ضمانات فعالة وناجعة للمواد النووية في البلدان الثالثة.

السيدة الغربللي (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما مدرجا على جدول أعمالها لارتباطه الوثيق بالمبادئ التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والحد من انتشار الاستخدامات غير السلمية للطاقة النووية.

إن دولة الكويت، وبعد الاطلاع على التقرير السنوي للوكالة الذرية للطاقة النووية (A/70/219) لعام ٢٠١٤، ترحب بهذا التقرير القيم والمميز والذي يتضمن أنشطة في الوكالة خلال سنة ٢٠١٤. ويود بلدي أن يتقدم بخالص التقدير لمدير عام الوكالة، السيد يوكيا أمانو، وإلى كل العاملين في الإدارات المختلفة على ما بذلوه من جهود حثيثة للنهوض

بالأمن النووي. ومن أصل مبلغ ٢٦٠ مليون يورو مخصص للتخفيف من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيد العالمي، تم تخصيص أكثر من ١٠٠ مليون يورو لمشروع الاتحاد الأوروبي الإقليمي المسمى مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، ويندرج، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، ضمن المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمن النووي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بما يقرب من ٤٠ مليون يورو والدول الأعضاء فيه بـ ٤٥ مليون يورو أخرى في صندوق الأمن النووي حتى الآن، وذلك لفائدة حوالي ١٠٠ بلد. ونحن عازمون على مواصلة دعم عمل الوكالة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر الدولي المقبل الرفيع المستوى للوكالة بشأن الأمن النووي، والذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ويدعو جميع الدول الأعضاء في الوكالة إلى المشاركة على مستوى رفيع.

وتكتسي الحماية المادية الفعالة أهمية قصوى في منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وناشري أسلحة الدمار الشامل وفي حماية المنشآت النووية من الأعمال الكيدية. ويبحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ولم تصدق على التعديل المدخل عليها في عام ٢٠٠٥ على أن تفعل ذلك. وقد صدقت الدول الأعضاء في الاتحاد كلها الآن على التعديل المدخل في عام ٢٠٠٥ على الاتفاقية. ويدعو الاتحاد الأوروبي علاوة على ذلك الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى أن تعلن التزامها السياسي بالتطبيق الفعال للتوصيات الواردة في مدونة الوكالة لقواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها وتوجيهاتها التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير هذه المواد.

يعتبر برنامج التعاون التقني أحد الركائز التي يقوم عليها عمل الوكالة من أجل بناء القدرات الوطنية للدول النامية، وقد أولت دولة الكويت، منذ فترة طويلة، اهتماما خاصا بأنشطة التعاون التقني، ويسعدنا في هذا المجال أن نعرب عن بالغ ارتياحنا وتقديرنا للجهود التي تبذلها إدارة برنامج التعاون التقني لمنطقة آسيا والمحيط الهادي وعلى حرصها المستمر على تقديم حلقات عمل متنوعة ودورات تدريبية إقليمية أثبتت فاعليتها في مختلف القطاعات في الدولة، متطلعين لاستمرار مثل هذا التعاون الوثيق والفعال وشاكرين لمسؤولي الوكالة جهودهم القيمة وزياراتهم المثمرة لدولة الكويت.

إن دولة الكويت، تؤمن بأن انضمام جميع الدول الأعضاء التي لديها محطات قوة نووية ومنشآت لدورة الوقود النووي، أو تخطط لبنائها وتشغيلها قريبا، إلى معاهدة الأمان النووي، هو أمر حيوي في مجال الأمن والسلامة النووية.

أود أن أتقدم بالتهنئة لمجموعة ١+٥ وجمهورية إيران الإسلامية، على الاتفاق التاريخي المبرم في العاصمة النمساوية فيينا، وعلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي سيسهم في تخفيف حالة الاحتقان وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وسيسخر كافة الطاقات والإمكانات والجهود لتنمية دول المنطقة ونهوضها وتحقيق المزيد من التقدم والرفي والازدهار لشعوبها.

وفي هذا السياق، تتابع دولة الكويت باهتمام بالغ تنفيذ اتفاق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، وفي الوقت الذي تؤكد فيه دولة الكويت على حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى زيادة تعاونها، وبشفافية تامة، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بدور الوكالة، تلك الجهود التي نقلت الوكالة ومساهماتها إلى مستويات أعلى في تسخير الطاقة الذرية من أجل السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع.

وفي هذا الصدد، فإن دولة الكويت تهنيئ تركمانستان وبربادوس وأنتيغوا وبربودا على انضمامها إلى عضوية الوكالة، متمنية التوفيق للجميع.

إن احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، تؤكد حتمية حصول زيادة كبيرة في إمدادات الطاقة للعقود المقبلة. وبما أن الطاقة النووية تعتبر مصدرا مكتملا وليس مصدرا بديلا لأشكال الطاقة الأخرى، فإن اختيار اعتماد الطاقة تحدده السياسات الوطنية للدول وفقا لاحتياجاتها وتطلعاتها وقدراتها. وعلى مسار مواز، تشارك دولة الكويت بدأب كبير وتتعاون مع الإدارات المختلفة في الوكالة من أجل تمكينها من استخدام الطاقة النووية وبناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية المطلوبة لمثل هذه المشاريع الحيوية وتنفيذها، متطلعين لمزيد من المشاورات والتعاون الوثيق بين مؤسساتنا الوطنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن هذا المنطق أعلن بلدي مساهمة بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكي لدعم أعمال الوكالة على النحو التالي:

- ٥٠٠ ألف دولار لمختبر موناكو.
 - مليون دولار لمختبر سايرسدوف
 - ١,٥ مليون دولار لمبادرة الاستخدامات السلمية.
- وفي إطار دعم الكويت للمشاريع والمبادرات العلمية لخدمة أغراض التنمية للدول النامية، أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، عن إطلاق جائزة سنوية بقيمة مليون دولار تمنح لأفضل الأبحاث والمبادرات الخاصة بتنمية دول أفريقيا في مجالات الصحة والغذاء والتعليم.

الاتحاد الروسي في التوقيع، مع الوكالة، على اتفاقية العبور التي ستمكن البنك والدول المتبقية من الحصول على اليورانيوم لمفاعلاتها النووية السلمية.

إن هذا الإنجاز الذي تحقق بتاريخ ٢٧ أغسطس من العام الحالي، يأتي بعد مساهمة سخية للدول المانحة التي تبنت إنشاء هذا المصرف الهام، ملبية نداء الدكتور محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة، وفريقه التقني الذي لعب دورا كبيرا في تحقيق هذا المطلب.

إن الغاية الرئيسية لإنشاء هذا البنك هي تقنين وتأمين احتياجات الدول من اليورانيوم المنخفض التخصيب لتشغيل مفاعلاتها النووية المخصصة للأغراض السلمية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التعاون النووي السلمي ويساعد في خلق عالم أكثر أمانا وأمانا، ومن هذا المنطق فقد تبرعت دولة الكويت لصالح هذا المشروع بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي.

وختاما، فإن دولة الكويت تؤكد على استمرار دعمها للدور الريادي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساهماتها الفاعلة في التنمية المستدامة في الكثير من الدول في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية وظاهرة تغير المناخ ومساعدة الدول الأعضاء على الاستخدام الأمثل للطاقة النووية للأغراض السلمية، الأمر الذي سيجقق الأمن والأمان والسلام والرخاء والازدهار لشعوبنا والعالم أجمع.

السيد لوكيه ماركيس (إكوادور) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أعرب عن إدانتنا للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الجمعة الماضي في باريس، وعن تعازينا وتضامننا مع شعب وحكومة فرنسا. وكما قال رئيس إكوادور، رافائيل كوريرا، إن قلوبنا مع فرنسا ومع أسر ضحايا وحشية الإرهاب.

كما تأمل دولة الكويت في أن يوفر الاتفاق التاريخي بين مجموعة ١+٥ وإيران حافزا لانضمامها إلى معاهدة الأمان النووي للاستفادة المثلى من الخبرات التي توفرها الوكالة في مجال أمن محطات الطاقة النووية الإيرانية المقامة على سواحل الخليج العربي مما يوفر الاطمئنان بمستوى أمان هذه المنشآت السلمية لدول المنطقة.

تعلق دولة الكويت أهمية كبرى على تعميم تطبيق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط وعلى جميع الأنشطة النووية، باعتبار الوكالة هي الجهة المختصة والقادرة على تقديم الضمانات بالتزام الدول باتفاقية الضمانات في المنطقة، إلا أننا نلاحظ، وبالمزيد من الأسف، بأنه، وبالرغم من التزام جميع دول المنطقة بمعاهدة عدم الانتشار وتطبيق اتفاقية الضمانات الشاملة والسعي نحو تنفيذ جميع الإجراءات والنظم المتعلقة بتلك الاتفاقية، تستمر إسرائيل في موقفها الرافض للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة رغم امتلاكها لمفاعلات أبحاث متقدمة تستخدم بعضها كما هو معروف لإنتاج المواد النووية لترسانة الأسلحة النووية التي تملكها والتي تهدد أمن المنطقة، الأمر الذي يشكل عائقا أساسيا للجهود الرامية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ذلك الموقف الذي يؤثر سلبا على أمن واستقرار المنطقة ومن ثم الأمن والاستقرار الدوليين.

وقد شهدنا، كما شهد العالم، استمرار تأجيل المؤتمر، الذي بات يعرف بالمؤجل، والخاص بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

حققت الوكالة، بعد أكثر من عشر سنوات من الدراسات والمشاورات التقنية، إنجازا غير مسبوق بإنشاء أول بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب بعد التوقيع مع حكومة جمهورية كازاخستان لاحتضانها مقر البنك. كما نثمن دور

(تكلم بالإسبانية)

بمجال عمل الوكالة الرئيسية ومع معايير الأمان الأساسية المعتمدة دولياً. وسيستفيد مشروع القانون قريباً من مدخلات بعثة للوكالة قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية، حيث ستم مناقشته. وسنضع في المستقبل القريب، قانوناً بشأن إدارة ونقل المواد النووية والمشعة، وخطة وطنية للاستجابة لحالات طوارئ الحوادث الإشعاعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قسم التطبيقات النووية وإدارتها في وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بصدد وضع عملية لاستعراض المعايير التقنية التي ستشمل خدمات دعم للسلطة المنظمة. وفي هذا الصدد، تعطي إكوادور أولوية لتعزيز سلطة تنظيمية بتشجيع بناء مختبرات جديدة للتطبيقات النووية. وتلك ستكون خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لبلدي ونعمل مقدماً، في سبيل تحقيق تلك الغاية، على تعاون الوكالة بتوفير التدريب والتكنولوجيا المناسبين.

ويدين دستور إكوادور تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل. والتزاماً بذلك المبدأ، نعيد بفخر، التأكيد على أننا جزء من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وذات كثافة سكانية عالية، حسبما رسخته معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجزء من منطقة سلام، حسب إعلان رؤساء الدول في مؤتمر القمة الثاني والثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللذين عقدا في كل من هافانا وبيلين، بكوستاريكا. وعلاوة على ذلك، فإننا ما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بالتنفيذ التام، ودون تمييز أو ازدواجية في المعايير، للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر الإعراب عن قلقنا لأنه، على الرغم من أن أهداف معاهدة عدم الانتشار وممارسة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية قد تم تنفيذها، إلا أنه لم يحرز أي تقدم بشأن نزع السلاح النووي. ونعبر عن أسفنا، بعبارة لا لبس فيها، على أنه لم يكن بالإمكان اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة

نشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/70/219).

تولي إكوادور أهمية خاصة للتطبيقات السلمية للطاقة النووية، نظراً لمساهمتها في التنمية في بعض المجالات الهامة للغاية، مثل الرعاية الصحية والزراعة والصناعة. وعلى هذا الأساس، نود من الوكالة أن تواصل تعزيز أنشطتها المتعلقة بالتطبيقات العلمية والتكنولوجية والنووية وتعزيز برنامجها للتعاون التقني. وتود إكوادور أن تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يؤديه هذا البرنامج في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للنظام الأساسي للوكالة، ألا وهو تعزيز التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ولذلك، نشيد بالجهود المبذولة لتقديم برنامج أكثر فعالية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء في الوكالة ومواءمة أولوياتها.

وبناء على ذلك، نلفت الانتباه إلى أن برنامج التعاون التقني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سجل مرة أخرى أعلى معدل للتنفيذ في جميع المناطق خلال العام الماضي. ويبين ذلك أهمية تلك الأنشطة بالنسبة لمنطقتنا والرغبة التي أبدتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ أنشطة مشتركة مع الوكالة. وفي ذلك السياق نفسه، أدى اتفاق التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دوراً رئيسياً. ولذلك، فنحن على قناعة بأن تنفيذ اللوحة الموجزة للاستراتيجية الإقليمية التي توضح وتعطي الأولوية لمجالات التعاون مع الوكالة الدولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيساعد على زيادة عدد المشاريع التي لها تأثير كبير على حياة مواطنينا.

وقد أحرزت إكوادور تقدماً في وضع مشروع قانون جديد للطاقة الذرية من شأنه مواءمة تشريعاتنا الوطنية مع

تغلب على التزعة الانفرادية التي أضرت بالعلاقات الدولية المعاصرة. وقد كان تأكيداً لفعالية الدبلوماسية في السعي إلى تحقيق سلام دائم.

وفي الختام، أعيد تأكيد التزام إكوادور بهدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثل في ضمان أن تصبح الطاقة النووية أكثر أماناً وفعالية وفائدة للبشرية جمعاء.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدير العام أمانو على تقديم التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219). ونشيد به على قيادته وإسهامه.

على مدار أكثر من خمسة عقود، عملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنجاح كعامل مُحفز لتعزيز إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وتقدم الوكالة المساعدة للدول الأعضاء في النهوض بأولوياتها الإنمائية مع ضمان استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية بطريقة آمنة ومأمونة وعلى نحو مستدام. ولهذا السبب، تستحق الوكالة بالغ التقدير منا جميعاً.

ونخطط علماً مع الاهتمام بتوقعات الوكالة لعام ٢٠٣٠، والتي لا تزال تشير إلى حدوث زيادة في قدرة توليد الطاقة النووية عالمياً. ونحن نتفق مع تقييم الوكالة الذي يفيد بأن الطاقة النووية ستظل مصدراً مفضلاً لبديل عملي وآمن ومستدام للطاقة في المستقبل، ولا سيما في البلدان التي تنمو احتياجاتها من الطاقة سريعاً. وقد أعيد التأكيد على هذا التقييم في منشور الوكالة المعنون "تغير المناخ والطاقة النووية ٢٠١٤"، والذي يشير إلى أنه باستثناء الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح، فإن الطاقة النووية تنبعث عنها أقل كمية من غازات الدفيئة لكل كيلواط/ساعة من الكهرباء المنتجة. ويُبين ذلك المنشور أيضاً أهمية الطاقة النووية في توفير أمن إمدادات الطاقة وغير ذلك من الفوائد للبيئة والاقتصاد الكلي.

عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بسبب عرقلة قامت بها ثلاث دول. وفي نفس الوقت، لا بد لي من أن أعرب أيضاً عن عدم ارتياحنا إزاء ضعف محتويات الفصل المتعلق بترع السلاح النووي في مشروع الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر. وأكرر، أن أحكام نزع السلاح النووي في مشروع الوثيقة، الذي عمم في الساعات الأخيرة من المؤتمر لا يمكن أن يشكل، في رأي بلدي، سابقة أو أساساً لأي تقدم نحو نزع السلاح النووي.

لقد أعربت إكوادور مراراً، إلى جانب الدول الأعضاء في الجماعة، عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية الهائلة والأثر العالمي لأي تفجير نووي عرضي أو متعمد. وبناء على ذلك، نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تثار في كل مرة تعرض فيها المسألة النووية للمناقشة. وفي هذا الصدد، شاركنا مشاركة نشطة في المؤتمرات التي عقدت في أوسلو ونياريت وفيينا ونحث، مرة أخرى، الدول على بدء عملية دبلوماسية بهدف اعتماد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتشجع إكوادور الوكالة على ممارسة وظيفتها القانونية "وبما يتماشى وسياسات الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز إرساء نزع سلاح عالمي قائم على الضمانات"، مع الحفاظ في ذات الوقت على الطبيعة التقنية العالية للوكالة والابتعاد عن التسييس.

وبوصف إكوادور مدافعة قوية عن الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإنها تعترف على الدوام بحق أي دولة في تطوير الاستخدامات السلمية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذا رغبت في ذلك. ولذلك، تلقت إكوادور بارتياح كبير الأنباء عن إبرام الاتفاق بين مجموعة ١+٥ وجمهورية إيران الإسلامية، ووضع خطة عمل مشتركة شاملة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. إن هذا الاتفاق معلم تاريخي ليس فقط بسبب التوصل إلى حل لتنازع طال أجله عن طريق المفاوضات، ولكن أيضاً، وفي المقام الأول، لأن الحوار

النووية في باكستان تدرج في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وباكستان تقدر الدور الرئيسي الذي قامت به الوكالة في أعقاب حادث فوكوشيما في مواءمة وتنسيق الجهود العالمية الرامية إلى تحسين الأمان النووي لمحطات الطاقة النووية. وبموجب خطة عملنا للاستجابة لحادث فوكوشيما، تم بالفعل اتخاذ وتنفيذ إجراءات فورية ومتوسطة الأجل. وتتفاعل باكستان أيضا مع الوكالة والرابطة العالمية للمشغلين النوويين وغيرهما من أجل تعزيز أمان محطاتنا للطاقة النووية. وتزور بعثات خبراء من الرابطة باكستان بصورة دورية لتقييم واقتراح تدابير لأمان محطاتنا للطاقة.

وينظم مركز امتيازنا للأمن النووي دورات تدريبية متخصصة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، في مجال الحماية المادية للمواد والمرافق النووية ومراقبة وحصر الموجودات وموثوقية الموظفين وأمن النقل والمجالات الأخرى ذات الصلة بالأمن. ويعقد المعهد الباكستاني للهندسة والعلوم التطبيقية دورات خاصة بشأن الأمن النووي والحماية المادية في إطار المنهج الدراسي لبرنامج الهندسة النووية. والمعهد على استعداد أيضا لأن يكون مركزا للتدريب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وخلال العقد المنقضي، نمت آلية باكستان التنظيمية النووية لتصبح منظومة فعالة تستند إلى بنية تحتية متينة. وتقوم التنظيمات التي وضعتها الهيئة الرقابية النووية لباكستان على معايير الأمان التي حددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن الهيئة تفتح أبوابها أمام استعراضات الأقران المستقلة. وترتبط الهيئة بصلات وثيقة جدا مع الوكالة، بوصفها متلقية ومساهمة على السواء. وقد أنشأت معهدا وطنيا للأمان والأمن لتيسير تنظيم دورات تدريبية في مجال الأمن النووي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتتوفر لدى الهيئة أحدث

إن باكستان من أقوى المدافعين عن استخدام التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق السلام والتقدم والرخاء للجميع. ونحن، بوصفنا سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، نؤمن إيماننا راسخا بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أولوية رئيسية بالنسبة لبلدنا. وعلى مدار أكثر من ٥٥ عاما، ونحن نسعى إلى تسخير وتطبيق التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والوكالة الدولية للطاقة النووية تمثل شريكا قيما في تلك الجهود، بما في ذلك من خلال برنامجها للتعاون التقني.

إن اقتصاد باكستان يمضي في مسار تصاعدي. والطلب الصناعي والزراعي والاستهلاكي على الكهرباء أخذ في الزيادة. وإذا يتجاوز عدد سكان بلدنا ١٨٠ مليون نسمة ونواجه عجزا حادا في الطاقة، فإننا نستفيد من جميع المصادر - الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية. ولدى باكستان خمس مرافق نووية في الخدمة، والتي تشمل ثلاث محطات للطاقة النووية ومفاعلين للأبحاث. وقد دخل أقدم هذه المرافق الخدمة في عام ١٩٧٢. وإلى جانب تلك المحطات، من المتوقع تشغيل محطتين أخريين، تنتج كل منهما ٣٤٠ ميغاواط، في العام المقبل. وقد بدأ العمل أيضا في إنشاء محطتين نوويتين كبيرتين لتوليد الكهرباء من محطات الجيل الثالث بطاقة ١٠٠ ١ ميغاواط لكل منها. وبالانتهاء من هاتين الوحدتين، ستبدأ الطاقة النووية في الإسهام بقدر كبير في توليد الكهرباء في البلد. وباكستان تخطط للوصول إلى قدرة لتوليد الطاقة النووية تبلغ ٤٠ ٠٠٠ ميغاواط في إطار رؤيتها للطاقة النووية بحلول عام ٢٠٥٠.

وعلى الرغم من أن خبرتنا في مجال التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية تمتد لأكثر من أربعة عقود، ما زلنا نضع في اعتبارنا أمان وأمن محطاتنا الحالية والمستقبلية للطاقة النووية ونوليها أقصى الاهتمام. إن جميع محطات الطاقة

الخلف لاجتماعات القمة لفترة ما بعد عام ٢٠١٦. وعلى مر السنوات، عملت باكستان عن كثب مع الوكالة في تعزيز الأمن النووي. ونحن ننفذ خطة عمل للأمن النووي بالتعاون مع الوكالة.

وتنوه باكستان بالدور الهام الذي يقوم به نظام التحقق التابع للوكالة. ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي لجميع الدول أن تمثل امتثالا تاما للالتزامات الضمانات الخاصة بكل منها. وقد امتثلنا بالكامل للالتزاماتنا، عملا باتفاقات الضمانات التي أبرمناها مع الوكالة. ويمثل تنفيذ الجوانب التنظيمية للوكالة مجالا هاما، تقوم فيه الضمانات بدور رئيسي. وفي نفس الوقت، فإن الأنشطة الترويجية للوكالة تمثل واحدة من الأولويات العليا للبلدان النامية. والتخصيص العادل للموارد الخارجة عن الميزانية ضروري لكل من الضمانات وبرامج التعاون التقني.

إن باكستان دولة تملك قدرات نووية متقدمة. فلدينا الخبرة والقوى العاملة المدربة والمرافق اللازمة لأن نصبح مزودين وملتقين على السواء للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وباكستان تؤدي، وستواصل أداء، دور بناء في تعزيز أهداف عدم الانتشار والأمان والأمن النوويين، فضلا عن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وباكستان تنظر إلى عضويتها في أنظمة الرقابة على الصادرات، ولا سيما مجموعة موردي المواد النووية، باعتبارها أمرا يحقق منفعة متبادلة. ونحن نكرر دعوتنا إلى اتباع نهج منصف وغير تمييزي وقائم على المعايير بشأن تعزيز التعاون النووي المدني والعضوية في أنظمة الرقابة على الصادرات.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعوب وحكومات فرنسا والعراق ولبنان للخسائر المأساوية في أرواح عدد من مواطنيها نتيجة للأعمال الإرهابية البشعة

المختبرات للتدريب على الوقاية من الإشعاع النووي والأمن النووي والحماية المادية.

وإلى جانب الطاقة النووية، فإن باكستان تسخر التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي قطاع الصحة، توفر لجنة الطاقة الذرية الباكستانية خدمات التشخيص والعلاج من خلال مستشفياتها الطبية الـ ١٨ لعلاج الأورام، حيث يتلقى حوالي ٨٠ في المائة من مرضى السرطان في البلد العلاج سنويا. وهناك خطط لإنشاء المزيد من هذه المستشفيات.

وبالنسبة لبلد يزيد تعداد سكانه على ١٨٠ مليون نسمة، فإن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية. وعلى مدى الخمسين عاما الماضية، اضطلعت أربعة مراكز زراعية بمجموعة متنوعة من أنشطة البحث والتطوير ما أدى إلى زيادة استخدام المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وتحسين نوعيتها. كما مكنا عملنا في مجال البحث والتطوير في العلوم الفيزيائية والهندسة من تحقيق مكاسب هامة في مجال إدارة موارد المياه وإنتاج معظم النظائر المشعة التي تحتاجها المراكز الطبية النووية والقطاع الخاص.

وباكستان، ببرنامجها النووي المدني الكبير وخبرتها التي تمتد لعقود في العمليات النووية في مجالات توليد الطاقة والصحة والطب والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتطبيقات الصناعية، في وضع فريد يمكنها من مد يد العون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى البلدان النامية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتطلع إلى مواصلة تعزيز مشاركتنا في الأنشطة الترويجية للوكالة.

وما فتئت باكستان تشارك مشاركة نشطة وبناءة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وقد حضرنا جميع اجتماعات القمة على أعلى مستوى لكي نظهر الأهمية التي نوليها للأمن النووي. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي ومحوري في الهيكل الدولي للأمن النووي وكذلك في ترتيبات

للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع تفادي عرقلة تنميتها الاقتصادية أو التكنولوجية. ومن الضروري لأي جهود ترمي إلى تعزيز تنفيذ الضمانات، من قبيل تلك التي تنظر فيها الوكالة حاليا، أن تحترم الحقوق غير القابلة للتصرف والسيادة الوطنية للدول الأطراف في المعاهدة. ونؤكد على أن الشواغل المتصلة بالانتشار النووي ينبغي ألا تفرض بأي شكل من الأشكال قيودا على حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير كل جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، دون تمييز، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة.

ويجب على الجميع احترام الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك دورات الوقود النووي، للأغراض السلمية. فمن الركائز الرئيسية للأحكام الأساسية في المعاهدة حق الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتزام تلك الدول بتعزيز ممارسة هذا الحق وتيسيره. ومع ذلك، لا يسعنا إلا الإعراب عن الشعور بالاستياء إزاء المحاولات المنهجية لتقييد نطاق استخدام الطاقة النووية في أغراض سلمية، وذلك بذريعة شواغل تتعلق بعدم الانتشار وبما يتناقض مع نص المعاهدة وروحها.

ومن منطلق المبادئ الأيديولوجية والاستراتيجية والدولية الراسخة، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضا قاطعا أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، بوصفها أسلحة عفا عليها الزمن وغير إنسانية وضارة بالسلم والأمن الدوليين.

ويدل التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ على اتخاذ إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ خطوة بالغة الأهمية عن طريق المفاوضات وعلى

التي وقعت في الآونة الأخيرة. وأود أيضا أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/70/219).

ولا بد من أن تضطلع الطاقة النووية بدور هام في تنمية البلدان النامية نتيجة للطلب المتنامي على الطاقة فيها، ولا سيما الطلب على الكهرباء. ويجب إنتاج المزيد من الطاقة النظيفة لتلبية ذلك الطلب دون الإسهام في تغير المناخ.

وتكتسي الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين أهمية كبيرة للتنمية العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية إيران الإسلامية. وقد قامت إيران باستثمارات كبيرة في إنشاء البنية الأساسية النووية اللازمة، وحققت تقدما كبيرا في التطبيقات المدنية للتكنولوجيا والعلوم النووية في المجالات الطبية والزراعية والصناعية.

وإننا نؤكد على أهمية تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية المهتمة، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والإسهام في تحقيقها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون التقني بدور هام. فوفقا لنظامها الأساسي، تتمثل المسؤولية الأساسية للوكالة في مساعدة الدول الأعضاء في البحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز أنشطة الوكالة وإسهاماتها في هذا المجال من أجل تلبية توقعات البلدان النامية المهتمة، بما في ذلك إيران.

وينبغي تنفيذ الولايات الأخرى للوكالة، لا سيما أنشطة التحقق المتعلقة بالضمانات، بما يدعم مسؤوليتها الرئيسية عن تعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، نشدد على أن وضع الضمانات المطلوبة وتنفيذها يجب أن يتمشيا مع الحقوق غير القابلة للتصرف

بموجب خريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها مؤخرا. ولذلك، فإننا نتوقع - بعد تقديم المدير العام للتقييم النهائي - أن يتم حل جميع القضايا السابقة والحالية بصورة نهائية في اجتماع مجلس المحافظين المقبل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ويحتل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية موضع الصدارة في السياسة النووية لإيران. وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا أن دور الوكالة، وفقا لنظامها الأساسي، ذو أهمية حيوية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال التعاون التقني مع الدول الأعضاء. وفي ضوء التنفيذ الوشيك لخطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي إزالة جميع العوائق والقيود المفروضة على التعاون التقني بين إيران والوكالة في دورة ٢٠١٦-٢٠١٧.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): بشعور عميق من الأسى وبالغ التعاطف، أحاطب الجمعية العامة بشأن سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس وبيروت بغداد. وقلوبنا مع أسر ضحايا تلك الهجمات البغيضة وأصدقائهم، وكذلك مع الحكومات والشعوب المعنية.

وستواصل اليابان دائما تضامنها مع المجتمع الدولي في إدانة الإرهاب ومكافحته، الذي يشكل أيضا اعتداء على قيمنا المشتركة. وستظل اليابان عاقدة العزم على الإسهام بفعالة في تحقيق السلام والاستقرار، وقبل كل شيء، في مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المجتمع الدولي بأسره.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أشكر المدير العام يوكيا أمانو على تقديمه التقرير السنوي (انظر A/70/219) للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ العام الماضي، شهد المجتمع الدولي بعض التطورات الهامة في مجالات مثل الأمان النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار. وتود اليابان أيضا أن ترحب ترحيبا

أساس الاحترام المتبادل لحل أزمة لا داعي لها تم اختلاقها بناء على مزاعم لا أساس لها حول البرنامج النووي الإيراني السلمي، تلاها اتخاذ تدابير غير مبررة وذات دوافع سياسية ضد الشعب الإيراني. والتعهدات المتبادلة بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران تمثل الأساس الرئيسي لخطة العمل، مع الاعتراف ببرنامج إيران النووي السلمي وما تقوم به من أنشطة تخصيب، وفي نفس الوقت إنهاء جميع الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة، وكذلك الرفع الشامل لجزاءات مجلس الأمن وجميع الجزاءات الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف ذات الصلة بالمجال النووي. وهذا يدل على حدوث تحول جوهري في نهج مجلس الأمن. وينبغي أن تجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك مجلس المحافظين، نفس التحول الجوهري. وينبغي إلغاء جميع القرارات السابقة لمجلس المحافظين، التي ترى إيران أنها تشكل تدابير غير مبررة وذات دوافع سياسية. إذ بينما تنص خطة العمل - التي أقرها مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - على التعاون النووي مع إيران واستمرار برنامج التخصيب الخاص بها، فإن أحكام القرارات السابقة لمجلس المحافظين تدعو إلى وقف برنامج التخصيب لم تعد سارية. وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بالتنفيذ الكامل لتعهداتها الطوعية بحسن نية، ويتوقف ذلك على تنفيذ الأطراف الأخرى بنفس القدر من حسن النية لجميع التعهدات، بما في ذلك تلك التي تنطوي على رفع الجزاءات والتدابير التقييدية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ومن ناحية أخرى، تم الاتفاق على خريطة طريق بين الوكالة وإيران، وذلك في مواصلة لتعاونهما بموجب "إطار التعاون" لتسريع التعاون والحوار بينهما وتعزيزه بهدف إيجاد حل، في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٥، لجميع المسائل المعلقة السابقة والحالية والتي لم تحلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران بعد. وقد نفذت إيران بإخلاص تعهداتها الطوعية

(انظر القرار (٧٠/١)، فإن مبادرة تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية مبادرة حسنة التوقيت وهامة للغاية.

وكجزء من دعمنا لتلك الجهود الحسنة التوقيت التي تبذلها الوكالة في ظل قيادة المدير العام أمانو، أعلن وزير خارجية اليابان، فوميو كيشيدا وقت سابق هذا العام التبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار لمبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية من المقرر أن يصرف على مدى السنوات الخمس المقبلة. وقبل فترة قصيرة، دفعت اليابان مبلغ ١,٢ ملايين دولار من مساهمتها لمبادرة الاستخدامات السلمية بغية دعم مشاريع الوكالة الدولية للتعاون التقني الإقليمي في مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم للوكالة من أجل تنفيذ أنشطة الوكالة للاستخدامات السلمية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا.

وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية خطوة هامة لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ولتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وترحب اليابان بحلول يوم اعتماد خطة العمل في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وتأمل أن يأتي يوم التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وبالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، ستدعم اليابان تنفيذ عملية خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الأثناء، يلزم توضيح جميع المسائل المتعلقة السابقة والحالية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي في أقرب وقت ممكن، بغية تبديد أي شواغل للمجتمع الدولي واستنادا إلى خريطة الطريق المتفق عليها بين إيران والوكالة الدولية.

وفي شمال شرق آسيا، يمثل استمرار كوريا الشمالية في تطوير البرامج النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وللمجتمع الدولي بأسره. وتحث اليابان كوريا الشمالية على الامتناع عن اتخاذ أي

حارا بانضمام أنتيغوا وبربودا، وجيبوتي، وغيانا، وفانواتو بوصفها أعضاء جدد في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا تزال اليابان تدعّم الوكالة دعما كاملا لكي تتمكن الوكالة من الاضطلاع بدورها الهام في ظل قيادة المدير العام أمانو. وترحب اليابان بأوجه التقدم الهامة المحرزة في تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية بشأن الأمان النووي. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر اعتماد إعلان فيينا بشأن الأمان النووي في شباط/فبراير، فضلا عن بدء نفاذ اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في نيسان/أبريل، مما أسفر عن انضمام اليابان إلى الاتفاقية. وفي آب/أغسطس، صدر التقرير الذي تعدّه الوكالة عن فوكوشيما. ونقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع الأشخاص المعنيون. واليابان، إذ تضع ذلك التقرير نصب عينها، مصممة على تكريس أخلص جهودها لمواصلة تعزيز الأمان النووي. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأننا في محطة فوكوشيما دايشي النووية لتوليد الكهرباء، نحرز تقدما ثابتا في وقف تشغيل المحطة وفي إدارة المياه الملوثة. وبدأ تشغيل نظام الصرف الفرعي في أيلول/سبتمبر. واستكمل إغلاق جدار الجانب البحري غير المنفذ في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع أن تقلص هاتان العمليتان إلى حد كبير من تراكم المياه الملوثة. وباسم حكومة اليابان وشعبها، أود أن أعرب عن امتناننا المتجدد والصادق على الدعم القيم للغاية المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالة.

ويقوم المدير العام أمانو بتشجيع مفهوم تسخير الذرة من أجل تحقيق السلام والتنمية. وتضطلع الوكالة بأنشطة مختلفة في إطار هذا المفهوم بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية باستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في مجالات مثل الأمن الغذائي، والصحة البشرية وإدارة المياه. وبغية تحقيق خطة التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخرا

ولا تزال كوبا تواجه عقبات وحالات تأخير تعوق التعاون مع الوكالة من جراء سياسة الجزاءات التي لا يزال شعبنا يواجهها، وتفرض قيودا شديدة على برنامجنا مع الوكالة. ويشكل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الخطوة الأولى في عملية طويلة ومعقدة نحو تطبيع العلاقات الثنائية ووضوح حد نهائي للحصار. ونحن ممتنون على الدعم التي نتلقاه كل عام من الوكالة والمجتمع الدولي في ذلك الصدد.

والإدارة الفعالة للأمن النووي لا تسمح بالإستثناءات أو أوجه الإنتقائية. وينبغي اعتماد القواعد الدولية التي تنظم الأمان النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق المفاوضات الشفافة والمتعددة الأطراف والشاملة للجميع بمشاركة جميع الدول. وترحب كوبا بعقد الوكالة للمؤتمر الدولي الوزاري المقبل المعني بالأمن النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسنواصل تعزيز التعاون الممتاز بين بلدي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين الأمن النووي المادي بهدف تحسين مراقبة حدودنا ومرافقنا التي توجد فيها مصادر مشعة من الفئة الأولى والثانية. وفي إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حصل بلدنا لمدة ثماني سنوات على التوالي على شهادة مزدوجة ونتائج مرضية من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة. ويجب أن نحافظ على مصداقية أنشطة الوكالة في مجال الضمانات، وهو ما يكفل اتخاذ إجراءات عادلة وفنية في ذلك المجال.

وتؤيد كوبا الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الضمانات، شريطة ألا يؤثر ذلك على الحقوق المشروعة للدول أو يرسخ الممارسات التمييزية والانتقائية. ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية. ونشجع على إحراز المزيد من التقدم في تلك العملية. كما نؤكد من جديد دعمنا لإنشاء منطقة خالية

إجراءات استفزازية أخرى، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة. كما تناشد اليابان كوريا الشمالية الامتثال التام للقرارات ذات الصلة التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللبيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة لعام ٢٠٠٥ والعودة إلى الامتثال لضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان تأييدا تاما استمرار انخراط الوكالة في تلك المسألة.

وتود اليابان الاضطلاع بدور استباقي أكبر في الحفاظ على السلام والازدهار والاستقرار في العالم تحت راية "الإسهام الاستباقي في تحقيق السلام"، استنادا إلى مبدأ التعاون الدولي. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الستين لاعتماد النظام الأساسي للوكالة. وتعرب اليابان، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، عن عزمها الوطيد على مواصلة الإسهام في ضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيزها.

السيدة دل سول دومينغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية)
(تدعم كوبا الأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بجميع الأعضاء الجدد في الوكالة.

ويشكل التعاون التقني إحدى الركائز الرئيسية للوكالة ويستحق أن يولى الاهتمام على سبيل الأولوية. وفي بلدنا، ننظر بإيجابية في استخدام التكنولوجيا النووية في مجالات حيوية مثل الصحة البشرية والزراعة والإمدادات الغذائية، وعلم المياه، والمحافظة على البيئة. وينبغي تنفيذ تلك الأنشطة بامتثال صارم لنظم السلامة. وفي ذلك الصدد، نشدد على الدور الأساسي للتعاون الدولي. ونولي أولوية خاصة لبرنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان الذي ينبغي أن يتلقى الموارد المالية اللازمة لتوسيع نطاقه ونتائجه.

مع القيم الأساسية لجميع المجتمعات، ونؤكد للبلدان المتضررة تضامننا الكامل. كما تعرب سويسرا عن خالص تعازيها إلى أسر الضحايا وإلى كافة البلدان المتضررة.

لقد اضطرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة عدد من التحديات الرئيسية هذا العام، وتلوح تحديات أخرى في الأفق. وتود سويسرا تسليط الضوء على التحديات الأربعة التالية.

أولاً، ترحب سويسرا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث. ويأمل بلدي في تنفيذ كافة الأطراف المعنية لخطة العمل الشاملة المشتركة بطريقة بناءة، والتي جاءت ثمرة عدة سنوات من المفاوضات المكثفة والشاقة. وسيكون للوكالة، التي أسهمت بشكل كبير في إبرام اتفاق تموز/يوليه، دور رئيسي في التحقق من تنفيذ الجزء النووي من الاتفاق. وتدعم سويسرا عملية التفاوض التي أسفرت عن اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة وقدمت الدعم المالي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الناتج عن تلك المفاوضات.

ثانياً، ترحب سويسرا بعقد مؤتمر دبلوماسي في شباط/فبراير ٢٠١٥ لمناقشة التعديل الذي أدخلته على إطار اتفاقية الأمان النووي. واعتمد بالإجماع إعلان فيينا بشأن الأمان النووي المنبثق عن الاتفاقية، الذي رسخ مبدأ أن أحدث التكنولوجيا ينبغي أن تكفل الأمان في مرافق نووية جديدة، وأن المرافق القائمة ينبغي أن تخضع لعمليات تفتيش منتظمة وتحسينات مستمرة للأمان. وتعمل سويسرا للتأكد من أن تصبح أهداف الإعلان معياراً للأمان النووي وتدمج في الإطار الأوسع للوكالة، التي تضع المعايير العالمية للأمان النووي. ويظل تعزيز الأمان النووي من الجهود الهامة الجارية. وسيتمثل التحدي الذي تواجهه الوكالة في مواصلة جهودها لوضع استراتيجيتها للأمان النووي. ويمكن أن تعول الوكالة على دعم سويسرا في الوفاء بتلك المهمة.

من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونشعر بالأسف حقاً لأن الطرائق المقترحة لعقد المؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط استغلت كحجة استخدمتها البلدان الثلاثة التي عرقلت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد هذا العام. وسيشكل إنشاء هذه المنطقة إسهاماً رئيسياً في إحلال السلام والأمن لجميع الشعوب في المنطقة. ونعتقد أن استمرار الإخفاق في تنفيذ قرار مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وعدم عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة يقوض مصداقية معاهدة عدم الانتشار.

وهناك حاجة إلى مزيد من الكفاءة والفعالية في اتخاذ قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي سيتطلب تعزيز المؤتمر العام بوصفه الهيئة التشريعية العليا التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. وينبغي أيضاً النظر بصورة شاملة في تشكيل مجلس المحافظين ومهامه.

وستظل البشرية مهددة بالإبادة جراء ١٦٠٠٠ من الأسلحة النووية الموجودة. ولذلك لا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفاً دائماً للتأجيل أو مرهوناً بالظروف. والسبيل الوحيد لتجنب استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو حظرها التام والقضاء عليها، في إطار التحقق الدولي الصارم. وتضطلع الوكالة بدور هام في ذلك الصدد. وستقف كوبا حازمة في المعركة بغية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. هذا هو التزامنا تجاه الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشعر سويسرا ببالغ الصدمة والحزن إزاء الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في باريس وبيروت وبغداد وشبه جزيرة سيناء في الأسابيع القليلة الماضية. وتدين سويسرا بشدة تلك الأعمال البغيضة التي تتنافى

الكفاءة محدودة. ولا تتفق سويسرا مع هذا الرأي، ونحن مقتنعون بأن هناك مجالا حقيقيا للمناورة، ولكن تغيير الثقافة داخل الوكالة ضروريا لتحقيق ذلك. وفي الواقع، لا يمكن تقييد عملية التفكير التي حركها مفهوم الدولة لمجرد السعي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. وسيتعين علينا على الأرجح مد تفكيرنا إلى نطاق أوسع حتى الإدارة الشاملة للوكالة، إذا كنا نريد التصدي لكافة التحديات التي تنتظرنا.

السيد فوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أبدأ بالإعراب عن عميق تعازينا وتضامننا للبلدان التي عانت مؤخرا من الهجمات الإرهابية المروعة. تؤيد سنغافورة الجهود المبذولة لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. أشكر المدير العام السيد يوكيا أمانو على التقرير السنوي الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/70/219). ما فتئت سنغافورة تدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدام السلمي والأمن للعلوم والتكنولوجيات النووية. ويسرنا استمرار مشاركتنا في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة (A/70/L.8). ونأسف لأن مشروع القرار لن يعتمد بتوافق الآراء هذا العام.

وما فتئت سنغافورة ترى أن الأمان النووي مسألة تثير قلق جميع الدول وليس تلك التي لديها منشآت نووية فحسب، إذ ربما تكون للحوادث النووية آثار كارثية تتجاوز الحدود الوطنية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة العامة على عملهما على التقرير الشامل المقدم من المدير العام للوكالة المعنون "حادث فوكوشيما دايشي". فهو تذكير محزن بأخطار التهاون، وبأن البلدان التي لديها محطات للطاقة النووية تتحمل المسؤولية عن شعوبها، وأن على المجتمع الدولي أن يكفل فعالية الأطر التنظيمية لهذه الدول في جميع الأوقات، علاوة على جودة تصميم محطاتها وإجراءات أمانها وثقافتها

ثالثا، في المؤتمر العام للوكالة هذا العام، تم مناقشة مسألة الأمن النووي بإسهاب، وأسفرت المناقشة عن قرار أنشأ للمرة الأولى صلة واضحة بين نزع السلاح والأمن النووي. وترحب سويسرا بذلك القرار، ونحن مقتنعون بأنه لكي نكفل ثمنه ومصداقيته، يجب أن يكون النهج المتبع تجاه الأمن النووي أوسع نطاقا، ويراعي الصلة الواضحة بين الأمن النووي ونزع السلاح النووي فضلا عن المجموعة الكاملة للمواد النووية الموجودة، مدنيا وعسكريا على السواء. وسيكون عام ٢٠١٦ عام الأمن النووي، في أكثر من مجال، وترحب سويسرا بقرار الوكالة الدولية بعقد مؤتمر وزاري بشأن الأمن النووي في العام المقبل. وبلدي مقتنع فعلا، نظراً لعضويته الواسعة النطاق وقدرته على الجمع بين الخبرة الفنية والقيادة السياسية، أن الوكالة في وضع مثالي يمكنها من الاضطلاع بدور توجيهي في الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن النووي.

رابعا، تؤيد سويسرا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون وضع إطار مفاهيمي للضمانات وتنفيذها على مستوى الدول، وبالتالي تدعم أعمال الأمانة العامة لتنفيذ ذلك المفهوم. ومن جهة تشهد الوكالة في الواقع زيادة في مهامها المتعلقة بالتحقق وهناك رغبة لدى الدول الأعضاء في رؤيتها أكثر نشاطا في مجالات أخرى، بما في ذلك الأمن والأمان النوويين. ومن جهة أخرى، تأتي تلك التطورات في ظل إحجام ثابت عن زيادة الميزانيات. ولذلك يجب أن يؤدي مفهوم مستوى الدولة إلى تحقيق الاستفادة المثلى من فعالية نظام الضمانات. وسيعني ذلك على الأرجح إجراء استعراض كامل للممارسة المتبعة حاليا والاستهداف الأفضل للأولويات لإدخال تحسينات حقيقية على الإدارة، من حيث الجهود والتكاليف، تحسينات كبيرة وقابلة للقياس للوكالة وأيضا للدول المعنية على حد سواء.

وأوضح التقييم الذي اضطلعت به الأمانة العامة حتى الآن بشأن مفهوم على مستوى الدولة أن الإمكانات لزيادة

بالدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية في التحقق من التدابير المحددة في الاتفاق ذات الصلة بالمجال النووي علاوة على رصدتها. ونؤيد تنفيذ الوكالة للتدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونتطلع إلى تقرير المدير العام بشأن تنفيذ خريطة الطريق نحو توضيح المسائل العالقة سابقا وفي الوقت الحالي بشأن برنامج إيران النووي، والتي تم التوقيع عليها في ١٤ تموز/يوليه.

وترحب سنغافورة بالعمل القيّم الذي تضطلع به الوكالة الدولية في الحث على التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بغرض التصدي للتحديات العالمية الرئيسية في مجالات عديدة كالأغذية والزراعة والصحة العامة والموارد المائية والبيئة. وما تزال سنغافورة تتعاون مع الوكالة منذ عام ٢٠٠٠ عبر بتقديم المساعدة التقنية المشتركة إلى الدول النامية الأخرى الأعضاء في الوكالة. ويسرنا أن جددنا التزامنا بالعمل معاً، لدى ترحيبنا بالمدير العام أمانو إلى سنغافورة في كانون الثاني/يناير من هذا العام، والتزامنا بوضع مذكرة تفاهم بشأن برنامج تدريب البلد الثالث المشترك بين سنغافورة والوكالة الدولية. وفي إطار مذكرة التفاهم المنقحة، ستقدم سنغافورة بالتعاون مع الوكالة، المساعدة التقنية المشتركة إلى البلدان النامية الأخرى في عدد من المجالات، بما في ذلك الطب النووي والأمان النووي. وقد بدأنا برنامج تدريب مشترك بمشاركة ١١ بلداً في وضع استراتيجية لتقييم التجارب التي أجريت على قمع تكاثر البعوض الناقل للمرض باستخدام تقنية تعقيم الحشرات. ونأمل أن يكون ذلك البرنامج الأول الذي ننفذه في إطار من التعاون المفيد المستمر.

وتؤيد سنغافورة أيضاً تعاون الوكالة المستمر مع المنظمات الإقليمية. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا الرامي

التشغيلية، جنباً إلى جنب مع الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. ويوفر التقرير رصيда من المعارف القيّمة التي يمكن الاستفادة منها للتأكد من عدم تكرار هذه الحوادث مرة أخرى.

لقد اعتمد المؤتمر الدبلوماسي لاتفاقية الأمان النووي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٥ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، بتوافق الآراء. ونحث جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، ولا سيما البلدان التي لديها منشآت نووية وتلك التي تخطط لإطلاق البرامج النووية للأغراض المدنية، على تنفيذ الأهداف الواردة في الإعلان على وجه السرعة وعلى أساس من حسن النية. وستفي سنغافورة بمسؤولياتها وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء بهدف الإسهام في تعزيز معايير الأمان النووي على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتضطلع الوكالة بدور مركزي في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة تتسم بالأمن والسلامة، وهو أمر بالغ الأهمية في تعزيز أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ تعرب سنغافورة على نحو مستمر عن تأييدها لحق جميع الدول ذات السيادة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإننا نرى أيضاً أن من الواجب ممارسة ذلك الحق بما يتفق تماماً مع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ونحث الدول، وخصوصاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الامتناع عن جميع الأعمال الاستفزازية والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار والامتنال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلاً عن استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية.

وترحب سنغافورة أيضاً بخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران. ويمثل الاتفاق خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، إلا أن تنفيذ ذلك الاتفاق سيكون ذا أهمية بالغة. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة وبحسن النية. وتشيد سنغافورة

وفي إثيوبيا، لا يزال التعاون التقني من جانب الوكالة عنصرا هاما في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لأجل تنمية القدرات في مجالات مكافحة ذبابة التسي تسي وعلاج السرطان، وخدمات الطب النووي التشخيصية وتحليلات هيدرولوجيا النظائر واختبارات الجودة غير الضارة، فضلا عن بناء البنية التحتية للعلوم النووية والتكنولوجيا على الصعيد الوطني. وقد عملنا على تحسين قدراتنا عن طريق تدريب الموظفين والحصول على المعدات وبعثات الخبراء وغيرها من أشكال المساعدة التقنية المقدمة إلينا من قبل الوكالة.

وفي سبيل تأييد دعوة الوكالة إلى الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، فقد أصبحت إثيوبيا من الدول الموقعة على العديد من معاهدات الوكالة واتفاقياتها. ونحن على إيمان راسخ أيضا بضرورة توفير الموارد الكافية لبرامج الوكالة بطريقة يمكن التنبؤ بها، والأهم من ذلك، التوزيع المتوازن للموارد على الأنشطة المتعلقة بضمانات الوكالة وأمنها النووي وتعاونها التقني. ويؤدي برنامج التعاون التقني دورا حاسما بوصفه وسيلة لنقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية.

ويهدف أحد أكبر مشاريع تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية إلى القضاء على ذبابة التسي تسي في منطقة الوادي المتصدع الجنوبي. ولا تزال تلك الحشرة تشكل خطرا على حياة مجتمعاتنا المحلية وأسباب معيشتها، علاوة على ما تفرضه من قيود على إنتاج المواشي في إثيوبيا. ويجري حاليا تنفيذ برنامج القضاء على ذبابة التسي تسي في الوادي المتصدع الجنوبي، في حين تحققت إنجازات كبيرة فيما يتصل بتوسيع نطاق الأراضي الزراعية وتربية الماشية.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعلاج السرطان، تثنى إثيوبيا على الوكالة لدورها ودعمها المستمر لإدماج البرامج الشاملة لمكافحة السرطان في "مستشفى بلاك ليون" المتخصص في أديس أبابا، الذي يقوم بدور مستشفى الإحالة. وتقدم الوكالة

إلى تحسين الأمان والأمن والضمانات النووية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقدمت الشبكة اقتراحا إلى الوكالة الدولية بشأن مشروع للتعاون التقني الإقليمي لدعم إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن النشاط الإشعاعي وإطار للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، ومن المقرر أن يبدأ في عام ٢٠١٦. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز التعاون بين الشبكة والوكالة الدولية.

وختاما، تعزز سنغافورة بكونها شريكا للوكالة الدولية التي أدت عملا مفيدا وما تزال تقدم إسهامات كبيرة إلى المجتمع الدولي. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا هذا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي سعادي الغامرة أن أتكلم في هذا البند الهام من جدول الأعمال قيد النظر اليوم. وأود أن أعرب عن التقدير والامتنان إلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السفير أمانو، على تقريره السنوي الشامل لعام ٢٠١٤ عن أعمال الوكالة (انظر A/70/219).

وتشيد إثيوبيا بالوكالة لمواصلة جهودها الرامية إلى النهوض بمسؤولياتها فيما يتعلق بمساعدة الدول الأعضاء على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونرى أن الركائز الثلاث للوكالة ستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخرا (القرار ١/٧٠) عبر تشجيع الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية إلى جانب التصدي لخطر الانتشار النووي. وفي رأينا أن برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء، يتسم بأهمية بالغة. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان تطوير مشاريع الطاقة النووية، وتعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والخدمات الطبية والأغذية والزراعة وحماية البيئة.

الذين قدموا تبرعات سخية حتى الآن إلى جهودنا الإنمائية. وتشمل تلك الجهود هذا المجال البالغ الأهمية.

السيد هان شونغهي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه التقرير السنوي للوكالة للفترة ٢٠١٤ (انظر A/70/219). ونرحب باللمحة العامة للتقرير المواضيعي عن أنشطة الوكالة، ونشدد على الأهمية التي توليها جمهورية كوريا لبرنامج العمل المتوازن. ونرى أن من شأن برنامج كهذا أن يسهم في زيادة التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وتعزيز الأمان والأمن النوويين، فضلا عن تعزيز جهود التحقق النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

لقد اعتمد المجتمع الدولي للتو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وهي خطة جديدة طموحة وذات أهداف ترمي إلى تعزيز الرخاء المشترك على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. ومن شأن ضمان تقاسم جميع الدول الأعضاء منافع العلم والتكنولوجيا لأغراضها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية أن يسهم في تحقيق تلك الأهداف الإنمائية المشتركة. ونرحب في ذلك الصدد، بجهود أمانة الوكالة الدولية الرامية إلى المواءمة الكاملة لبرنامج التعاون التقني التابع لها مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

وإذ نقرب من انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تود جمهورية كوريا أيضا التشديد على إسهام الطاقة النووية في أمن إمدادات الطاقة لما لها من فوائد للبيئة والاقتصاد الكلي. وسنواصل العمل مع الوكالة وغيرها لضمان أن تظل الطاقة النووية خيارا قابلا للاستمرار بهدف المساعدة في التصدي لتحديات المناخ والطاقة في القرن الحادي والعشرين.

أيضا دعمها إلى مراكز الطب النووي والعلاج بالأشعة في خمس من المستشفيات الجامعية الإقليمية المختارة. وعليه، تكرر إثيوبيا دعوتها إلى زيادة الموارد من الميزانية العادية لتغطية الأعباء المتزايدة التي يواجهها صندوق التعاون التقني في تنفيذ برنامج التعاون التقني. ونرى أيضا أهمية التدابير الوطنية والتعاون الدولي للأمان النووي والإشعاعي.

وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد أن الوكالة تضطلع بدور رئيسي في تعزيز ثقافة الأمان على الصعيد العالمي. وتعتبر ضمانات الوكالة من بين العناصر الأساسية في نظام عدم الانتشار، وتساعد في هئية بيئة تفضي إلى نزع السلاح والتعاون النوويين. وعلاوة على ذلك، يكتسي تضافر جهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أهمية بالغة في سياق الاستجابة للتهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، وخاصة الإرهابيين الساعين إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) للتصدي للتهديدات النووية ذات الصلة.

وتبين ضمانات الوكالة وولايتها في مجال التحقق أهمية تحلي الوكالة باليقظة المستمرة والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تؤيد إثيوبيا بقوة حق جميع الدول في التمتع بالاستخدام الكامل للتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها العلمية المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أكرر شكرنا وتقديرنا العميقين للوكالة الدولية، لا سيما مجلس إدارتها وقيادتها، على تفانيهم في تعزيز التعاون التقني الضروري بين الوكالة والبلدان التي من بينها إثيوبيا. وأود أيضا أن أؤكد مرة أخرى عزم إثيوبيا على مواصلة الإسهام بأفضل مستوى ممكن لزيادة تعزيز روح التعاون الإيجابي مع الوكالة، فضلا عن جميع الشركاء الإنمائيين

وتتشجع جمهورية كوريا للتقدم المحرز في حل المسائل العالقة السابقة والحالية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. ونخطط علماً ببيان الوكالة بشأن إنجاز الأنشطة المحددة في خريطة الطريق والمتفق عليها بين الوكالة وإيران على النحو المقرر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف المعنية بنية حسنة جهودها الرامية إلى كفالة الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام الضمانات هذه. وما زلنا ننظر ببالغ القلق إلى استمرار انتهاك كوريا الشمالية لالتزاماتها الدولية بشأن التخلي عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية القائمة، والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة، ولا سيما في ضوء استفزازاتها وبياناتها العلنية بشأن التعهد بالسعي إلى زيادة تطوير الأسلحة النووية. وعليه، فلا مناص لجمهورية كوريا من تأكيد القول مجدداً أنه لا يجوز لكوريا الشمالية التمتع بمركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وأنه يجب عليها الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ونحن - جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي - على استعداد لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لكوريا الشمالية، إذا ما أبدت إرادة حقيقية للتخلي التام عن برنامجها للأسلحة النووية واتفقت على الامتثال التام لالتزاماتها وتعهداتها الدولية. ومع ذلك، فإن استجابتها السلبية للجهود الدبلوماسية المبذولة في السابق تشدد على ضرورة أن يبعث المجتمع الدولي مجدداً برسالة قوية وموحدة مفادها أن الطريق إلى تحقيق السلام والرخاء والاستقرار يتوقف على استعداد كوريا الشمالية للعودة إلى محادثات مجدية بشأن نزع السلاح النووي. ونعرب

وقد كان الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما دايشي للطاقة النووية في عام ٢٠١١ بمثابة تذكير جاد بأنه لا سبيل للتعامل مع الأمن النووي باعتبارها أمراً مسلماً به. وإذ نمضي قدماً، فإن من الضروري أن نحافظ على الزخم الذي حققناه في مجال الأمن النووي. ونرى أن تقرير الوكالة عن حادث فوكوشيما دايشي سيوفر توجيهها موضوعياً لأهمية التأهب للأمان النووي، فضلاً عن كونه تذكيراً قوياً بذلك. وليست الاستنتاجات التي يتوصل إليها التقرير هي نهاية المطاف، وإنما تمثل نقطة البداية لسعيها الجماعي إلى فهم الحادث والتعلم منه ما يمكننا من تعزيز الأمان النووي على نطاق العالم. وقد سلّمت الدول الأعضاء في الجمعية العامة والوكالة معاً بالدور المحوري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز هيكل الأمان النووي العالمي، علاوة على إعادة تأكيد ذلك الدور. وبوصفها البلد المضيف لمؤتمر قمة سيول المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٢، فإن جمهورية كوريا مؤيد قوي لعمل الوكالة في هذا المجال، وتود أن تلفت الانتباه إلى المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والذي تترأسه كوريا على المستوى الوزاري.

وبالنظر إلى الإسهام الهام لضمانات الوكالة في السلم والأمن الدوليين، فإن من دواعي سرور جمهورية كوريا أن تلاحظ استمرار الوكالة في تحسين فعالية الضمانات وكفاءتها في عام ٢٠١٤. ونشعر بالارتياح إلى زيادة قبول مفهوم الضمانات على مستوى الدولة والزيادة المستمرة في عدد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبروتوكولات الكميات الصغيرة المعدلة السارية. وفي ذلك الصدد، فقد أصبحت كوريا اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر، إحدى الدولتين اثنتين اللتين تطبقان الصيغة الجديدة لنهج الضمانات على مستوى الدولة.

الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وضمان تخصيص الموارد الكافية في هذا الصدد لكي تتقاسم جميع الدول الأعضاء فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل تنميتها الاقتصادية الاجتماعية.

وتعتقد إندونيسيا أن برنامج الوكالة للتعاون التقني يؤدي دورا لا غنى عنه بوصفه الأداة الرئيسية التي تنجز الوكالة من خلالها ولايتها المتمثلة في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ولا سيما في البلدان النامية. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يضطلع به برنامج التعاون التقني، تشدد إندونيسيا على الحاجة إلى تخصيص جزء كبير من التبرعات المقدمة إلى صندوق التعاون التقني من أجل كفاءة توافر ما يكفي من الموارد للبرنامج.

تتبرع إندونيسيا، منذ عام ٢٠١٢، للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تدعم برنامج الوكالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتقوم حاليا بإعداد مبادرة إقليمية لبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وتتوخى المبادرة التعاون التقني الهيكلي والمستدام وتشجع الدول المتلقية والدول المقدمة والبلدان المانحة على الجلوس مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخطيط معا. وفي هذا السياق، ستواصل إندونيسيا دعمها لجميع أنشطة المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، ولا سيما في مجال تبادل المعارف في تكنولوجيا التطبيقات النووية في مجال الزراعة. وستواصل أيضا توفير خبراتها بدون تحمل أي تكلفة لدعم التعاون التقني بشأن الأمن النووي والتطبيقات النووية.

ويسر إندونيسيا أن المدير العام يوكيا أمانو شدد على تعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية لصالح البشرية في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والصناعة والبيئة. وفي هذا

في ذلك الصدد، عن تقديرنا للقرار بشأن المسألة النووية لكوريا الشمالية الذي أُعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر العام التاسع والخمسين للوكالة المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي هذا. وفي حين تحرص جمهورية كوريا على التحلي بالمزيد من اليقظة، فإنها تعتزم مواصلة جهودها البناءة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للمسألة النووية لكوريا الشمالية، وتتطلع إلى العمل مع الآخرين تحقيقا لتلك الغاية.

تؤكد جمهورية كوريا دعمها الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تسخير الطاقة النووية في خدمة السلام والتنمية لأجل البشرية. وننضم إلى الآخرين في تأييد مشروع قرار هذا العام A/70/L.8 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد إسومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم إندونيسيا إلى المجتمع الدولي في إدانة الهجمات الإرهابية المشينة والغاشمة التي وقعت في فرنسا ولبنان، وتعرب عن تعازيها القلبية إلى حكومتي وشعبي هذين البلدين.

ويود وفدي أن يعرب عن خالص تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إعداد تقرير شامل عن أعمال الوكالة خلال عام ٢٠١٤ (انظر A/70/219)، وعلى بيانه الاستهلاكي، الذي يتضمن معلومات إضافية عن أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠١٥.

وتخطط إندونيسيا علما بالتطورات والأنشطة الهامة للوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تشمل التكنولوجيا النووية في التطبيقات المتصلة بتوليد الكهرباء وغير المتصلة بها، والأمان والأمن النوويين، التحقق النووي والتعاون التقني. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتقديم الدعم اللازم إلى الدول الأعضاء في الميادين السالفة الذكر. ونشجع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة برنامج عملها وتكييفه بطريقة متوازنة لتلبية

وفي مجال الأمن، صدقت إندونيسيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠١٤، اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ١٩٨٦، وعلى تعديل عام ٢٠٠٥ من خلال مرسوم رئاسي صدر في عام ٢٠٠٩. وافتتحت إندونيسيا أيضا رسميا مركز إندونيسيا باعتباره مركز امتياز في مجال الأمن النووي والتأهب في حالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلاوة على ذلك، أطلقت وكالة الطاقة النووية الوطنية الإندونيسية برنامجا لبناء مفاعل صغير للطاقة متعدد الأغراض وغير تجاري لعرض إنتاج الكهرباء بطريقة مأمونة، وتعزيز المعرفة والكفاءة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتصلة بالطاقة النووية وغير المتصلة بها وتعزيز قبول الجمهور للطاقة النووية. ويتوقع أن يدخل هذا المفاعل حيز التشغيل بحلول عام ٢٠٢٠. وتعرب إندونيسيا عن تقديرها للوكالة الدولية للطاقة الذرية للدعم الذي قدمته لهذا البرنامج.

وفيما يتعلق بالضمانات، ترحب إندونيسيا بخطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة ٥ + ١ المؤرخة ١٤ تموز/يوليه في فيينا، واعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وترى إندونيسيا أن هذه المفاوضات الناجحة خطوة حاسمة من الجانبين نحو الحل النهائي للمسألة النووية الإيرانية. وتدعو إندونيسيا جميع الأطراف، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين، إلى الانضمام إلى الالتزامات المتفق عليها في الخطة، بغية التوصل إلى حل دائم وسلمي. وتؤكد إندونيسيا من جديد أيضا دعمها للوكالة في تنفيذ خطة الرصد والتحقق.

وستواصل إندونيسيا تقديم الدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوفاء بولايتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وفي ضوء العديد من التطورات التي تؤثر على الهيكل العالمي، يعتقد وفد بلدي أن الوكالة بحاجة إلى إعادة النظر في ممارساتها الحالية بموجب النظام الأساسي، لتحسين عملها ولكي تصبح أكثر كفاءة وتمثيلا وشفافية. تواصل إندونيسيا، بوصفها عضوا

الصدد، ترحب إندونيسيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتعزيز قدرتها وخدماتها إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك مبادرة تحديد مختبرات التطبيقات النووية في سيرسدورف.

وتود إندونيسيا التأكيد مجددا على أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية والأمن والأمان النوويين. ويحدونا وطيد الأمل أن تتسنى زيادة توسيع نطاق التعاون بين إندونيسيا والوكالة وتطويره. ونود أيضا أن تعزز الوكالة التعاون والدعم لتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في المنطقة.

ظلت إندونيسيا، منذ أن أصبحت عضوا في الوكالة في عام ١٩٥٧، ثابتة في التزامها تجاه برنامج التعاون التقني التابع للوكالة. لقد استفادت إندونيسيا نفسها كثيرا من تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات الأغذية والزراعة، الصحة، المياه وغيرها من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهي الآن على استعداد للعمل مع الوكالة لتقديم التعاون التقني إلى البلدان النامية الأخرى. لقد أنشئ مركز متعاون تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جاكرتا في عام ٢٠١٥ وهو جاهز للاستخدام في هذا الغرض.

وفيما يتعلق بالأمان النووي، تود إندونيسيا أن تسترعي الانتباه إلى موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخدمات تصميم المناسبات الخارجية وإلى الزيارة التي قامت بها بعثة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي في آب/أغسطس ٢٠١٥. وبدعم من الوكالة، أجرت إندونيسيا تقييما لنظام الطاقة النووية باستخدام منهجية المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية التابعة للوكالة وقدمت تقريرها التقييمي الأول، الذي يركز على مفاعل كبير للطاقة يشكل جزءا من جهودها الرامية إلى استدامة تطوير الطاقة النووية.

والسلامة والأمن النوويين. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تعرب عن تقديرها للوكالة.

ويقوم المجتمع الدولي، بشكل تدريجي، باعتماد موقف أكثر عقلانية إزاء الطاقة النووية. ويبين تطوير الطاقة النووية اتجاه إيجابيا عموما، ويجري تطبيق التكنولوجيات النووية على نطاق أوسع أكثر من أي وقت مضى. وفي نفس الوقت، فإن الحوكمة النووية العالمية آخذة في التوسع بشكل متزايد، مع ما يجري باستمرار من تعزيز للطابع العالمي للضمانات النووية، وتحسين الأمان والأمن النوويين على المستوى العالمي. ومن ناحية أخرى، لا يزال أمن عدم الانتشار النووي يواجه حالة خطيرة، ومخاطر الإرهاب النووي لا يمكن تجاهلها. ولذلك تأمل الصين أن تركز الوكالة في أعمالها المقبلة على الجوانب التالية:

أولا، الصين تشجع الوكالة على تعزيز النشاط للتعاون التقني، في مجالات من قبيل الاستخدام السلمي للطاقة النووية والتكنولوجيا، وعلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في تبادل فوائد التطوير. وتتطلع الصين إلى التعجيل بإنشاء مختبر تطبيقات نووية حديث تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتخطط للتبرع بمبلغ ٢ مليون يورو في صورة تبرعات إضافية لبرنامج مختبر التطبيقات النووية.

ثانيا، تحتاج الوكالة إلى إقامة نظام ضمانات أكثر نزاهة وفعالية. ينبغي أن يكون تطبيق الضمانات، أولا وقبل كل شيء، موضوعيا ومحايذا، مع مراعاة الفعالية والكفاءة في الوقت نفسه. وترحب الصين بالتقدم الذي أحرزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز عالمية نظام الضمانات، وتقدر جهود أمانتها الرامية إلى توضيح مفهوم مستوى الدولة. ونأمل في أن أمانة الوكالة سوف تفي بأمانة بالتزاماتها بمواصلة الحوار والاتصالات مع الدول الأعضاء في هذا الصدد، عن طريق

ملتزما في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تسخير مواردها بطرق عديدة للمساهمة في دعم الوكالة، بما في ذلك بأن أصبحت مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. يعتزم مجلس المراجعة الإندونيسي، بما لديه من خبرة واسعة في مراجعة الحسابات، اغتنام تلك الفرصة لزيادة الإسهام في عمل الوكالة عن طريق توفير خدمة مراجعة حسابات عالية الجودة لتعزيز المساءلة والشفافية في الدور الذي تضطلع به الوكالة، وهو كفالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الآمنة والمأمونة.

وتجسيدا لتقدير إندونيسيا العميق لدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تشجيع ومساعدة، تطوير الطاقة النووية وتطبيقها عمليا في الأغراض السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وفي السلامة والتحقق والأمن في المجال النووي، يسرها أن تنضم إلى الآخرين في تقديم مشروع القرار A/70/L.8 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو مقياس لتقدير إندونيسيا العميق للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والسلامة والتحقق والأمن في المجال النووي. وإندونيسيا على استعداد للاستمرار في دعم الأعمال الناجحة التي تقوم بها الوكالة.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر المدير العام، السيد يوكيا أمانو، على عرضه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/70/219). وخلال العام الماضي، اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايتها بصورة فعالة، وامتثلت لنظامها الأساسي. وقد بذلت جهود كبيرة في مناسبات عديدة، وأحرزت تقدما هاما في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي

مشتركة لتحقيق هدف الاستخدام السلمي والأمن والفعال للطاقة النووية من أجل البشرية جمعاء.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس، في البداية، نقدم التعازي إلى كل من فرنسا وروسيا ومصر ولبنان. إن العراق أيضا من الشعوب التي تضررت وعانت وقدمت الشهداء خلال العمليات الإرهابية التي وقعت على بلداننا.

يود وفد بلادي الإعراب عن ترحيبه بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/70/219) المتضمن استعراض إنجازات الوكالة وأنشطتها خلال عام ٢٠١٤، في المحاور الرئيسية الثلاثة الخاصة بالتكنولوجيا النووية، الأمن والأمان النوويين والتحقق. ويشير التقرير إلى وجود ٤٣٨ مفاعلا للطاقة النووية قيد التشغيل في ٣٠ دولة و ٦٧ مفاعلا جديدا قيد الإنشاء. مما يظهر تنامي الاهتمام بممارسة الحق غير القابل للتصرف، الذي رسخته المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حيازة واستخدام تقنيات الطاقة النووية السلمية. وهذا ما أكدت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن أهمية احترام قرارات وسياسات الدول غير النووية المتعلقة بخططها المستقبلية للحصول على الطاقة النووية لأغراض التنمية، وفي الاستخدام السلمي للطاقة لتنفيذ تلك الخطط، دون قيود ومن خلال التعاون الدولي.

يؤكد العراق على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني بالنسبة لبلادي، ولغيرها من الدول النامية التي تحقق الفائدة من هذا البرنامج لتوظيف التقنيات النووية في مجالات الصحة والزراعة والغذاء والموارد المائية والنظائر المشعة وتقنيات الإشعاع وغيرها. وحرصا من بلادي على تعزيز القدرات في مجال الأمن والأمن النوويين وتوفير الحماية المادية اللازمة للمرافق والمواد النووية سواء أثناء الاستخدام أو التخزين أو النقل في الداخل وعبر المنافذ الحدودية، وتفاديا للحوادث

معالجة جميع شواغلهم، بهدف ضمان حياد نظام الضمانات وفعاليتها.

ثالثا، ترحب الصين بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين على المستوى العالمي، بما في ذلك تحسين النظام القانوني الدولي، ونشر المبادئ التوجيهية وتعزيز التواصل والتعاون في ذلك المجال. ونأمل أن تواصل الوكالة أداء دور محوري ومركّز في العملية الدولية ذات الصلة التي ستحل محل مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي. وتحدونا آمال عريضة بأن تترتب نتائج إيجابية عن المؤتمر الدولي للأمن النووي في العام المقبل، الذي يعقد تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعا، لا بد أن يكون هناك نهج موضوعي ونزيه لمعالجة المسائل النووية في البؤر الساخنة. وتقدر الصين الدور الإيجابي الذي تقوم به الوكالة في تحقيق خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ونحن نؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق الضمانات الخاص بها، وتدابير المراقبة والتحقق ذات الصلة، في إيران، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وتأمل الصين في أن تتقيد الوكالة بولايتها تقيدا صارما، وأن تواصل الحفاظ على موقف موضوعي ومنصف، وأن تقوم بدور بناء في النهوض بكل سلمي للمسائل النووية الإقليمية الأخرى عن طريق الحوار والمشاورات.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لميلاد الصناعة النووية في الصين. وسجلت الصين إنجازات هامة في مجال التنمية، بفضل الجهود المضنية على مدى العقود الستة الماضية. وواصلت تعزيز سلامتها وأمنها النوويين وقدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ. وستستمر الصين في التعاون الوثيق مع الوكالة في جميع مجالات ولايتها وتقديم مساهمات

إن التقدم الذي تم إنجازه في إطار الحد من مخاطر الأسلحة النووية وتوطيد فعالية نظام الضمانات، يبقى منقوصا ما لم يتم إحراز تقدم ملحوظ سواء في إطار نزع الأسلحة النووية تطبيقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو في إطار حث الدول كافة على الانضمام للمعاهدة، تحقيقا لأهدافها النبيلة وخدمة للأمن والسلم الدوليين، حيث لا تزال منطقة الشرق الأوسط تستعصي على الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل، رغم توالي صدور قرارات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤، المطالبة بجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك قرارات مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار.

إن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في إيجاد توافق بشأن مشروع الوثيقة الختامية، يعتبر نكسة للجهود الدولية من أجل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وحال دون مراجعة ما تم تحقيقه من التزامات على مدى السنوات الخمس الماضية. لذا، تؤكد حكومة بلادي على ضرورة التمسك بقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها في عام ١٩٩٥ في الشرق الأوسط، الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة، وأن يبقى نافذا لحين تحقيق أهدافه وغاياته.

وتؤمن حكومة بلادي بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي العنصر الأساسي لتحقيق الأمن والسلم في الشرق الأوسط، والذي ينعكس بالتالي على تطور شعوب هذه المنطقة ورفاهية أجيالها. وفي هذا الإطار، يؤكد وفد العراق على أهمية مواصلة الجهود لإنشاء هذه المنطقة، والسعي الجاد لإبعاد هذه المنطقة الحساسة من العالم عن التوترات التي تؤثر بشكل كبير على العالم.

الإشعاعية أو النووية، أو أعمال التهريب والتخريب. وحفاظا على العاملين وعامة الناس والبيئة والممتلكات. تمكن العراق من تقديم صياغة للمسودة النهائية لخطة دعم الأمن النووي المتكاملة الخاصة به، وتم مناقشة الاحتياجات الملحة مع إدارة السلامة والأمن النوويين التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يبقى برنامج التعاون التقني في مجال ترويج ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الدول النامية، أحد وظائف الوكالة الرئيسية المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

وهذا البرنامج هو مسؤولية مشتركة تقع على كاهل الوكالة والدول الأعضاء، والتي يعد تضافر جهودها ذا تأثير حاسم على نجاح البرنامج القائم على أساس متطلبات واحتياجات الدول.

والذي يتطلب توفير الموارد لأنشطته الترويجية، لضمان أن تكون موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ومتناسبة مع الموارد المخصصة لسائر أنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي. ومن الطبيعي أن يزداد قلق الدول إزاء حجم المساهمات المقدمة للصندوق، والسعي لإيجاد وسائل لتحقيق الهدف المتمثل في جعل موارد الصندوق مضمونة، مع أخذ الحذر والحكمة عند تطبيق أي نظام قد يكون بمثابة عقوبات، ويفرض أعباء إضافية تثقل كاهل الدول والأمانة خاصة، على الدول التي تواجه ظروفًا استثنائية خارجة عن إرادتها وتحديات تتعلق بسلامة الاستعمالات النووية التي تستخدم المصادر المشعة في مجالات الطب والصناعة والابحاث وحماية الإنسان والممتلكات البيئية. ونرى من الضروري التعمق في مناقشة مسألة القصور في موارد الصندوق التعاون التقني، والعمل على حلها بشكل مرض. وأن تتشارك الدول الأعضاء والوكالة في اتخاذ الخطوات المناسبة لتحسين الوضع القائم.

تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، الأمر الذي يشكل أحد الركائز الثلاث الأساسية لمعاهدة الحد من الانتشار النووي.

وعلى الصعيد الوطني، شرعت مصر في إنشاء أول مرفق نووي لتوليد الطاقة الكهربائية، استجابة للاحتياجات الإنمائية المتزايدة. ونحن حريصون على التنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان امتثالنا لجميع جوانب معايير السلامة والأمن التي وضعتها الوكالة، ولنظام الضمانات الشامل.

وتلاحظ مصر مع القلق بعض الترتيبات التمييزية لفرض قيود إضافية على بعض الدول دون الأخرى، بطريقة مسبقة بشكل واضح ولا تسهم في تنفيذ أهداف معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما إضفاء الطابع العالمي عليها. وعلاوة على ذلك، تشكل هذه القيود تدخلا في الشؤون الداخلية للدول بمحاولة التأثير على تحديد احتياجاتها من الطاقة النووية أو الحد من حقها بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إمدادات الطاقة النووية، مثل البروتوكول الإضافي والبنك الدولي للوقود النووي. وتدعو مصر إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل، باعتباره الصك القانوني الوحيد في هذا المجال التقني، على أن يكون مفهوما أن أي التزامات إضافية هي التزامات طوعية، وبالتالي لا تكون ملزمة إلا للدول التي انضمت إليه.

أما بشأن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تؤكد مصر تصميمها على حشد أكبر قدر ممكن من الدعم والتأييد من أجل مشروع القرارين السنويين اللذين تقدمهما في فيينا، والمعنوين "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط"، و "القدرات النووية الإسرائيلية"، وفقا لقرار معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

السيدة ريتشارد (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):
يرحب وفد جامايكا بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن عميق التقدير لممثل البرازيل على عرض مشروع القرار A/70/L.8، وللسيد يوكيا أمانو على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤ (انظر A/70/219).

وما من شك في أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل يشكل الآلية الوحيدة للتحقق من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى مصر أن جميع الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار بخصوص عدم الانتشار النووي، وجميع الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات في مجال نزع السلاح النووي، يجب أن يتم إنفاذها بالفعل من خلال آلية التحقق التابعة للوكالة، بالنظر إلى أنها الوكالة الدولية الوحيدة ذات الولاية لأداء هذا الواجب.

وبينما نسلم بالدور الناجح للوكالة في كفالة عدم تحويل المواد أو الأنشطة النووية إلى برامج نووية عسكرية، فقد كان لهذا الدور أثر محدود في منع الانتشار العمودي أو التحقق من نزع السلاح النووي في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، هناك اهتمام متزايد من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بممارسة حقها غير القابل للتصرف للاستفادة من الاستخدامات السلمية، وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد مصر على التزام البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص، بتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الطاقة النووية بصورة مشروعة، من خلال الاحترام الكامل لحقها في القيام بذلك، حتى تتمكن من جني أقصى قدر من الفائدة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في برامجها النووية والتطبيقات ذات الصلة. ولذلك ما فتئنا نؤكد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل أعمال الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يخص

والهدف ٦، المتعلق بالإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي؛ والهدف ٧، المتعلق بالحصول بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وحيث استفادت جامايكا كثيرا من أنشطة التعاون التقني للوكالة، فلا تزال تهتم اهتماما قويا ببرامج الوكالة، وترحب بتركيز الوكالة على تضايفر الأولويات الإنمائية الوطنية والحصول على مساعدة الوكالة في إطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا.

ونود أن نعرب عن امتناننا لبعثة التأهب للطوارئ والاستجابة إلى جامايكا في تموز/يوليه، التي قيمت استعدادنا للعمل في حالات الطوارئ المرتبطة بتشغيل مفاعل الأبحاث النووية Slowpoke II. ونرحب بتقرير فريق البعثة ومذكرة التوصيات والاقتراحات التي يقدمها لعملنا المستمر. وفي مجال البحوث والتكنولوجيا، فقد شرعنا في تنفيذ مشروع، بشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكندا والولايات المتحدة، يهدف إلى تحويل الوقود المستخدم في مفاعل البحوث النووية لدينا من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب، مما يقلل من مخاطر عدم انتشار الأسلحة النووية مع مضاعفة قدرات استخدام المفاعل.

وأعرب عن التقدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومتى كندا والولايات المتحدة الأمريكية لما قدمته من مساعدة إلى جامايكا، في إطار المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وستتيح لنا القدرة الإضافية توسيع نطاق البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، ونوعية الهواء. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة الإضافية المقدمة إلى المفاعل الوحيد في منطقة البحر الكاريبي ستكون قادرة على استيعاب الاحتياجات البحثية لبلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، يجب التركيز على الدور الحاسم الذي يضطلع به الاتفاق التعاوني الإقليمي لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعتبر

الذرية لعام ٢٠١٤ ويشكر المدير العام أمانو على العرض الذي قدمه عن عمل الوكالة.

وتولي جامايكا أهمية كبيرة للعمل الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز الأمان والأمن النوويين، وتطبيق نظام الضمانات للتحقق. ولذلك يسرنا أن نلاحظ أن الأولويات التي حددها المدير العام تتماشى مع أولويات جامايكا بصورة وثيقة. ونشجع جميع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك، على أن تواصل المساهمة في صندوق التعاون التقني من أجل ضمان موارد كافية لتلبية الطلب المتزايد على المساعدة المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما في ضوء زيادة العضوية.

وشاركت جامايكا في الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، واتخذ قرارات ومقررات في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك قرار بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة وقرارات الموافقة على الطلبات المقدمة من الأعضاء الجدد. وفي هذا الصدد، نرحب بتركمانستان والبلدين الزميلين في الجماعة الكاريبية بربادوس وأنتيغوا وبربودا، بصفتها أعضاء جدد في الوكالة. ونشعر بالتشجيع إزاء تزايد الاهتمام في منطقتنا بعمل الوكالة، الأمر الذي يشهد على العمل الهام الذي تقوم به الوكالة في دعم تطبيق الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية كأداة من أدوات التنمية في البلدان النامية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص.

وإذ نفكر في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت حديثا (القرار ١/٧٠)، فإننا نشدد على الإسهام القيم الذي تقدمه الوكالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تتجلى في الصلة المباشرة لما لا يقل عن ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية بولاية الوكالة، وهي: الهدف ٣، المتعلق بالصحة؛

وإنه إذ تسعى الوكالة إلى تسريع مساهمة الطاقة النووية في تحقيق السلام والصحة والرخاء وتوسيع نطاقها، تجدد جامايكا التزامها بتحقيق هدف الاستخدامات الآمنة والفعالة لهذه التكنولوجيا لتحقيق الصالح العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نتعهد بتقديم كامل التعاون والدعم لعمل الوكالة بالتعاون مع الأعضاء الآخرين والشركاء، من أجل إنجاز ولايتها.

السيد العقلي (ليبي): بعد استعراض تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى هذه الدورة (انظر A/70/219)، يعبر وفد بلدي عن تقديره العالي لأمانة الوكالة، ولا سيما إدارة التعاون التقني على ما حظيت به من تجاوب وتعاون ودعم، خاصة في مجالات الصحة، وإدارة مصادر المياه، والتعليم، التي تعتبر من أولوياتنا الوطنية. ويؤكد وفد بلدي على حق الدول النامية في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والحصول على المعدات والمواد النووية، وكذلك نقل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة وتوطيدها.

وتعلن ليبيا بوضوح موقفها من ضرورة اتخاذ خطوات عملية لدعم الوكالة، والمحافظة على مصداقيتها، بما يحقق تجديد الالتزام بالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث، وهي: منع الانتشار، والتعاون التقني، والتحقق. وتدعم نظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، وتحث كافة الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك إلى نظام الضمانات بنفس الالتزامات والاشتراطات. كما تتعهد باحترام كل الالتزامات والمواثيق الدولية والاتفاقات التي وقعت عليها في الماضي.

ويشيد بلدي بالتدابير التي تضطلع بها الوكالة من أجل تقوية التعاون الدولي في مجال الأمن النووي والإشعاعي، وتولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة، حيث قامت ليبيا بالانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، بالإضافة إلى المشاركة في الأنشطة التي تقام في هذا

جامايكا الاتفاق آلية هامة للتعاون التقني في المنطقة، وتحقيقاً لهذه الغاية فإنها تعزز حالياً الترتيبات المحلية للمشاركة في التمديد الأول للاتفاق.

و الصحة البشرية أحد المجالات ذات الأولوية في التنمية التي تم توجيه التعاون التقني إليها. ونرى أن استخدام الطب النووي يكتسي أهمية حاسمة. وعلاوة على ذلك، تعتبر جامايكا القوة العاملة المنتجة والصحية أمراً أساسياً لتحقيق التنمية لدينا، ونرحب بإسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوفاء بهذا الهدف النمائي من خلال تنفيذ برنامج العمل من أجل علاج السرطان والبرنامج الحالي لإعادة تأسيس الطب النووي العام في جامايكا.

ويسر جامايكا الإبلاغ عن أنه في تموز/يوليه من هذا العام، اعتمد برلماننا قانون السلامة النووية والإشعاعية، الذي يوفر إطاراً قانونياً لتنظيم الأنشطة والممارسات والتسهيلات المتعلقة بالإشعاع والتكنولوجيا النووية. ويرمي هذا التشريع الجديد إلى حماية صحة الإنسان والبيئة وتسخير منافع التكنولوجيا النووية. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المتعلقة بالنقل الآمن للمواد المشعة، بالنظر إلى الأهمية الأساسية لهذه المواد بالنسبة للرعاية الصحية والصناعة بوجه عام. وفي الآونة الأخيرة، تعاونت الوكالة مع برنامج الجماعة الكاريبية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتنظيم مبادرة خاصة تستهدف الدول الأعضاء في الجماعة، مع التركيز على النقل الآمن للمواد النووية. ويكمن السبب الأساسي لتلك المبادرة - التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ - في التصدي لعجز الآليات التنظيمية في الدول الأعضاء في الجماعة، من أجل ضمان النقل الآمن للمواد النووية والإشعاعية المستخدمة عادة في العديد من المجالات المتصلة بالتنمية، ولا سيما في قطاع الصحة.

السيد المشرّخ (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، تجدد دولة الإمارات الإعراب عن تضامنها في مواجهة الإرهاب والعنف والتطرف بكافة أشكاله وصوره.

(تكلم بالإنكليزية)

ترحب الإمارات العربية المتحدة بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/70/219) وتعترف بالدور المركزي والحاسم الذي تضطلع به الوكالة في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، بهدف تطوير برامج الطاقة النووية على الصعيد الوطني وتنفيذ تطبيقات أخرى غير متصلة بتوليد الطاقة. ونرى أن الوكالة تقوم بدور رئيسي في دعم تبادل المعرفة العلمية والخبرات في المجال النووي فيما بين دولها الأعضاء. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً التزامها بالعمل عن كثب مع الوكالة والتقيد بمعاييرها، كما هو وارد في مبادئ الحكومة في مجال السياسة النووية.

إن الإمارات العربية المتحدة من الدول الأعضاء في الوكالة التي تعمل على تطوير برنامج للطاقة النووية المدنية، ومن المتوقع أن تبدأ بتشغيل مفاعلها النووي الأول في عام ٢٠١٧. ومنذ إطلاق الإمارات العربية المتحدة لبرنامجها النووي على الصعيد الوطني، حققت تقدماً كبيراً في تطوير تفاصيله وهياكله الأساسية المرتبطة به. وهناك حالياً أربع وحدات لمفاعلات الطاقة النووية قيد الإنشاء في محطة بركة للطاقة النووية، وتم الانتهاء مما يزيد عن ٧٥ في المائة من عملية إنشاء الوحدة الأولى. وفي الوقت الذي تحقق الإمارات العربية المتحدة هذا التقدم، فهي تعتبر الوكالة شريكاً قيماً تتبع توجيهاته وتحظى بدعمه وتسهم بدورها في إنجازاته.

وتواصل الإمارات العربية المتحدة إيلاء أهمية قصوى للسلامة النووية، وتدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان وتعزيز السلامة النووية. وعمل الوكالة يكتسي أهمية خاصة لتحقيق ذلك الهدف. ويشيد بلدي بجهود الوكالة في إعداد التقرير عن

المجال. وأنشأت مكتبا للرقابة الإشعاعية والأمان النووي، أسندت إليه المهام والصلاحيات التي من شأنها أن تجعله مستقبلاً هيئة رقابية مستقلة، تمارس صلاحياتها باستقلالية تامة ووفقاً لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي ظل التشريعات الوطنية النافذة. وتشيد بالدور الذي تضطلع به الوكالة في التصدي للتهديد المتمثل في الإرهاب النووي.

ولقد مرت أكثر من ١٥ عاماً على صدور قرار الشرق الأوسط في مؤتمر تمديد واستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. وهو ما تم التأكيد عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، حيث شدد المؤتمر على أن القرار لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق الغايات والأهداف. إلا أن فشل مؤتمر استعراض عام ٢٠١٥ شكل صدمة وخيبة أمل لنا. وإننا في هذا الصدد، نناشد الأمين العام والدول الثلاث الراعية للمعاهدة بذل المزيد من الجهد لتحقيق طموح التوصل إلى إنشاء تلك المنطقة، والعمل على تجاوز الإحباط الناتج عن فشل المؤتمر الاستعراضي السابق.

إن وفد بلدي يطالب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تخضع برامجها للتخلص من ترساناتها النووية وأن توقف جميع برامجها لتطوير تلك الأسلحة، تنفيذاً للالتزامات القانونية المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والتي تم تعزيزها في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، حيث شددوا على أن معاهدة عدم الانتشار تمثل تعهداً قاطعاً بالإزالة الكاملة لترساناتها النووية، وإلا فإنه لن يكون للمعاهدة معنى يذكر. وطالما أن هناك سلاحاً نووياً واحداً في العالم، فإن ذلك يشكل خطراً كبيراً على العالم، وهذا الخطر تتحمله بالدرجة الأولى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإلا فلن يكون هناك معنى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

تنفيذها بهدف تعزيز الأمن النووي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وباعتبار الإمارات العربية المتحدة بلداً من البلدان التي أيدت تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، فإنها ترحب بانضمام عدد من الدول إليها وتتطلع إلى دخولها المبكر لحيز النفاذ. وعلاوة على ذلك، يدرك بلدي أهمية نظام الوكالة باعتباره آلية للتحقق، ويدعم تطويره المستمر من أجل مواجهة التحديات والوفاء بالأهداف وتقديم الضمانات الموثوقة.

وفي الختام، تتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة والمجتمع الدولي من أجل ضمان استخدام الطاقة النووية بشكل مسؤول وآمن وشفاف. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للمدير العام ولأمانة الوكالة على ما قامت به من عمل دؤوب وإنجازات كبيرة، على النحو الوارد في التقرير السنوي لعام ٢٠١٤.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لأن هذا هو أول بيان أدلي به بعد الأحداث المروعة في باريس، أود أن أعرب عن موقف وفد بلدي.

(تكلم بالفرنسية)

يشعر وفد بلدي بصدمة بالغة جراء الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس. ونعرب عن عميق وصادق تعازينا للشعب الفرنسي. إنها مأسأتنا المشتركة. ومرتكبو تلك الجريمة البشعة يجب أن يُعاقبوا بكل الوسائل.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدولية للطاقة الذرية في تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونرى جميع الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من منظور إيجابي في جميع مجالاتها المنصوص عليها قانوناً: الأمان والأمن النوويين، والعلوم النووية، والتطبيقات

حادث محطة دايتشي في فوكوشيما، ويعتقد أنه سيعود بفائدة كبيرة على تطوير البرامج الأخرى للوكالة، بما فيها استعراض الأقران والعمل المتعلق بالمعايير، من بين أمور أخرى.

أما فيما يتعلق بتدابير تعزيز الهياكل الأساسية للسلامة النووية في البلد، فإن الإمارات العربية المتحدة تواصل الاستفادة من خدمات الاستعراض التي تقدمها الوكالة. وقد استقبلت تلقت الإمارات العربية المتحدة حتى الآن العديد من البعثات التقييمية الموفدة لتفحص جوانب متعددة من الهياكل الأساسية النووية، والأمن النووي، والتأهب لحالات الطوارئ، والسلامة النووية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن جهود الوكالة في دعم التطوير المسؤول للطاقة النووية على الصعيد العالمي تحظى بتقدير كبير. وتشمل تلك الجهود عقد مؤتمرات رفيعة المستوى بشأن الطاقة النووية، باعتبارها جزءاً هاماً من عمل الوكالة. وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى استضافة المؤتمر الدولي المقبل المعني بالطاقة النووية في عام ٢٠١٧ في أبوظبي. وستتيح الإمارات العربية المتحدة خبرتها الطويلة والناجحة في استضافة الأحداث الدولية الرفيعة المستوى.

ويشيد بلدي بجهود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني. ونواصل تأييدنا لنهج الوكالة في مواءمة أنشطة التعاون التقني مع احتياجات الدول الأعضاء، مما يحافظ على ملكية هذه الدول للبرامج المعنية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بالدور المركزي الذي تقوم به الوكالة في تعزيز الأمن النووي عن طريق تشجيع التعاون وتبادل أفضل الممارسات. والوكالة أنسب محفل لتنسيق الجهود الدولية، لأن الأمن النووي ليس قضية معزولة عن المسائل النووية الأخرى الخاضعة لإشراف الوكالة. وقد انضم بلدي إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة ويواصل

المشاريع الإقليمية الجارية لأوروبا، الرامية إلى تيسير العودة إلى الظروف البيئية الإشعاعية الطبيعية في الأقاليم المتضررة من حادث تشيرنوبيل، ودعم وقف تشغيل المحطات النووية لتوليد الطاقة في تشيرنوبيل وإغناينا ومنطقة A-I، ومعالجة النفايات فيها. وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد للتعاون بنشاط مع الوكالة خلال برنامج التعاون الفني المقبل في دورة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتقدر أوكرانيا كثيرا عمل الوكالة في إعداد جزء من التقرير (انظر A/70/219) المخصص للحدث الذي وقع في فوكوشيميا داييتشي، والذي يقدم تقييما موثوقا وواقعا ومتوازنا لأسباب وآثار الحادث فضلا عن الدروس المستفادة. وتقر أوكرانيا بالدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة في ميدان عدم الانتشار النووي. وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مجموعة من التدابير الفنية التي تمكن الوكالة من التحقق بصورة مستقلة من الالتزام القانوني لدولة ما بعدم استخدام المواد والمرافق النووية إلا للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نواصل دعوة الدول كافة إلى اعتماد اتفاق الوكالة للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ونحن نؤكد دعمنا للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة بهدف تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الرامية إلى منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية.

وأوكرانيا لا تعترف بجمهورية القرم المعلنة بطريقة غير مشروعة، وضمها غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي بوصفها أحد كياناته التي يتألف منها. إن الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، إنما أكدت على التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. كما دعت الجمعية كل الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم

التكنولوجيا، والضمانات، والتحقق النووي. وتسهم الوكالة إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية. ونعترف بالدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز إطار السلامة النووية على الصعيد العالمي. وقد أدت الحوادث التي شهدتها محطات تشيرنوبيل وفوكوشيميا داييتشي لتوليد الطاقة النووية إلى تنقيح معايير السلامة الدولية. ولضمان الأخذ بأعلى مستويات السلامة فيما يتعلق بالنفايات النووية والإشعاع النووي في جميع أنحاء العالم، نحن على اقتناع بأن استخدام وزيادة تطوير الطاقة النووية ينبغي أن يتم في ظل الامتثال الصارم لمعايير وقواعد السلامة. وأوكرانيا، التي لديها ١٥ من وحدات الطاقة النووية العاملة في واحد من أكبر برامج الطاقة النووية في أوروبا، تؤيد تماما ذلك النهج،

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لبرنامج الوكالة للتعاون الفني. وتقدر أوكرانيا دور البرنامج في التنمية المسؤولة للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة، والأغذية، والزراعة، والإدارة المياه، وتعزيز الأمان النووي والإشعاعي. ويعمل البرنامج بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات في الدول الأعضاء. وتسهم مشاريع الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال التعاون الفني الإقليمي إسهاما كبيرا في سلامة النووية وتحسين الفعالية العامة للاستخدام السلمي للطاقة النووية في أوكرانيا.

خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نفذت أوكرانيا عددا من مشاريع الوكالة الدولية في مجالات مثل دعم تصريف النفايات المشعة، ووقف تشغيل المحطات النووية لتوليد الطاقة، وتطوير إزالة التلوث، وإعادة تأهيل وتعمير الهياكل الأساسية لمناجم اليورانيوم القائمة ومرافق إنتاج اليورانيوم السابقة، وتحديد أهداف السلامة والاستراتيجيات التنظيمية للمحطات النووية لتولي الطاقة المبنية حديثا أو العاملة منذ أمد طويل، وتعزيز مختبر المعايرة الثانوي لقياس جرعات العلاج بالأشعة. ونواصل دعم

على أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في أوكرانيا. إن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستنتاجها واسع النطاق بشأن أوكرانيا إنما أكدت مرة أخرى أن ضمانات الوكالة تنطبق على جميع المواد النووية الموجودة في جميع أنحاء الأراضي الأوكرانية. بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وفقا لاتفاق أوكرانيا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به.

ولم تقم الوكالة بنشاط التحقق الموضوعي في عام ٢٠١٤ في مفاعل الأبحاث النووية IR-100، ومجمع الماء الخاص باليورانيوم دون الكتلة الحرجة الموجودين بجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة النووية والصناعة في أوكرانيا بسبب العدوان الخارجي من الدولة المجاورة - العدوان الذي أسفر عن الاحتلال والضم غير القانوني من جانب الاتحاد الروسي لجزء لا يتجزأ من الأراضي الأوكرانية. وندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بمبادئ القانون الدولي ووقف ضم الجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. وسوف يوفر هذا إمكانية الوصول المناسبة للوكالة إلى المرافق والمواد النووية في أوكرانيا بموجب اتفاق أوكرانيا للضمانات الشاملة.

وأوكرانيا تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/70/L.8، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أعتها في البداية أمانة الوكالة. وتم إعداده بطريقة وقائية وغير متحيزة، استنادا إلى النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق المنظم للعلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة.

وفي الختام، أود أن أضرم صوتي إلى مؤيدي التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، وأن أعرب عن خالص تقديرنا للجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة يوكيا أمانو، وأمانة الوكالة في التشجيع والمساعدة على التطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

الاعتراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي تغيير في مركز جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وتحتفظ أوكرانيا بالولاية على جميع المرافق والمواد النووية، بما في ذلك مفاعل الأبحاث النووية IR-100 - وغيره من المرافق النووية التابعة لجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة النووية والصناعة، التي هي من ممتلكات أوكرانيا وموجودة حاليا في الأراضي المحتلة مؤقتا.

الأحكام الواردة في اتفاق عام ١٩٩٥ بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي الملحق بها لعام ٢٠٠٠ لا تزال سارية تماما وتنطبق على المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما في ذلك تلك الموجودة في الأراضي المحتلة مؤقتا لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا موقف مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، الذي وفر المبادئ التوجيهية للمستشارين القانونيين في منظومة الأمم المتحدة بشأن كيفية الامتثال للقرار ٢٦٢/٦٨، والذي جاء فيها، في جملة أمور، أن المعاهدات التي تكون أوكرانيا طرفا فيها لا تزال تنطبق على كامل الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك القرم.

وترحب أوكرانيا بموقف الوكالة المبدئي والتمثل في الاستمرار في تنفيذ الضمانات في أوكرانيا وفقا لاتفاق أوكرانيا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به. وبالتالي، لا تزال جميع المرافق والمواد النووية في القرم يحكمها الاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة، كما ذكر مدير مكتب الشؤون القانونية لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وفي المذكرة الشفوية للوكالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وترحب أوكرانيا بالاستنتاج الذي خلصت إليه أمانة الوكالة ويرد في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٤، والذي مفاده أنها لم تجد ما يدل على تحويل المواد النووية المعلن عنها من أنشطة نووية سلمية، ولا ما يدل